جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين

The Effect of Interim financial Reports Disclosure on Narrowing the Expectations Gap in Jordanian Commercial Banks from the Perspective of Jordanian Certified Public Accountants

إعداد الطالب
سعد جعوان محمد
الرقم الجامعي (١٧٢٠٥٠٤٠٣٨)

إشراف الدكتور
مهند أكرم مقبل أحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة
عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
الفصل الثاني
٢٠١٨/٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ
إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾

(سورة البقرة الآية: 32)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **سعد جعوان محمد،** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ رسالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم وحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....
التاريخ: ١٣ / ٣ /٢٠١٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا: سعد جعوان محمد **الرقم الجامعي: (١٧٢٠٥٠٤٠٣٨)**

تخصص: محاسبة **الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية**

أقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، والمعمول بها المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بأعداد رسالتي بعنوان:

أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطروحات العلمية، كما اني اعلن أنَّ رسالتي غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيسا على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:.....

التاريخ: ١٣ / ٢٠١٩/٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين

The Effect of Interim Financial Reports Disclosure on Narrowing the Expectations Gap in Jordanian Commercial Banks From The Perspective of Jordanian Certified Public Accountants

وأوصي بإجازتها بتاريخ: 13 / 3 /2019م

إعداد

سعد جعوان محمد

إشراف

الدكتور مهند أكرم مقبل أحمد

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور مهند أكرم مقبل أحمد	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور عوده أحمد بني أحمد	عضواً	.....
الدكتور نوفان حامد العليمات	عضواً	.....
الدكتور حسين محمد الرباع	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى معنى الحب... إلى معنى الحنان والتفاني... إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي... والدتي الحبيبة أمد الله في عمرك بالصالحات فانتي زهرة الحياة ونورها

إلى من علمني الكفاح والصبر ومنحني القوة والثقة... إلى الذي سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء في هذه الحياة....

والدي الحبيب رحمك الله

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق وهم قوتي وسندي واقرب إلى من روحي وحبهم يجري في عروقي.....

إخوتي وخواتي حفظكم الله

إلى رفيقة دربي والشمعة التي تضيئ دربي....

زوجتي الغالية

إلى القلوب الصادقة والوجوه المشرقة إلى من أتمنى لهم كل الخير والنجاح في حياتهم.....

أصدقائي وزملائي الأوفياء

إلى تلك الشموع التي مازالت تحترق لتضيء لي طريق النجاح

أساتذتي الأجلاء

إليهم جميعاً اهدي هذه الرسالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمدلله الذي به تتم الصالحات، ووفقني لإتمام هذا العمل وذلل لي الصعاب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين، وبعد:

يدفعني واجب الوفاء والعرفان أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى بلدي الثاني الأردن امتنانا مني له لا يسع وانا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد المتواضع الا أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الإنسان الذي أعطى ولا زال يعطي بسخاء، وقدم ولا زال يقدم ثمرة فكره وتجربته إلى طالبي العلم، الإنسان الذي كان العون والملاذ منذ اللحظة الأولى أستاذي الدكتور **مهند اكرم مقبل أحمد** المحترم له كل الشكر في إشرافه على هذه الرسالة وما زودني به من ملاحظات وإرشادات كانت العون والسند في إنجاز هذا العمل.

كل الشكر وعظم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الأمانة العلمية بصدق وإخلاص في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/قسم المحاسبة.

كما أتقدم بالشكر وعظم تقديري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي، سائل الله عز وجل أن يبارك لهم سعيهم ويعظم أجرهم على اهتمامهم بهذه الرسالة وتقييمها.

والشكر موصول إلى جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية والقائمين عليها من التدريسيين، وكافة الإداريين والعاملين لهم مني جميعا جزيل الشكر والعرفان.

الباحث

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات ..... ح
قائمة الجداول..... ي
قائمة الأشكال..... ك
قائمة الملاحق..... ك
الملخص..... ل
ABSTRACT..... م
الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... ١
١-١ المقدمة..... ٢
١-٢ مشكلة الدراسة:..... ٢
١-٣ أهمية الدراسة:..... ٣
١-٤ أهداف الدراسة:..... ٤
١-٥ فرضيات الدراسة:..... ٥
١-٦ نموذج الدراسة: ٥
١-٧ مصطلحات الدراسة: ٦
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة..... ٧
٢-١ المبحث الأول الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية..... ٨
٢-٢ المبحث الثاني تضييق فجوة التوقعات ٢٢
٢-٣ المبحث الثالث الدراسات السابقة العربية والاجنبية..... ٣١
الفصل الثالث منهجية الدراسة..... ٤٣
٣-١ التمهيد ٤٤
٣-٢ منهجية الدراسة..... ٤٤
٣-٣ مصادر البيانات..... ٤٤
٣-٤ أداة الدراسة..... ٤٥
٣-٥ مجتمع وعينة الدراسة..... ٤٦
٣-٦ أساليب تحليل البيانات ٤٨
٣-٧ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة..... ٤٩
الفصل الرابع تحليل البيانات ومناقشة النتائج..... ٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-١ تمهيد ٥٥
٤-٢ نتائج اختبارات التحليل الوصفي ٥٥
٤-٣ اختبار فرضيات الدراسة ٦٦
الفصل الخامس نتائج وتوصيات الدراسة ٧٢
٥-١ النتائج ٧٣
٥-٢ التوصيات ٧٣
قائمة المراجع ٧٥
أولاً- المراجع بالغة العربية ٧٥
ثانياً- المراجع بالغة الانجليزية: ٧٨
قائمة الملاحق ٨١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	أسماء البنوك التجارية والشركات التي تدقق عليها	٥٧
٢	توزيع عينة الدراسة والاستبانات الصالحة للتحليل	٥٨
٣	قيم معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق المحتوى لفقرات أبعاد الدراسة	٦٠
٤	قيم معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق المحتوى أبعاد الدراسة	٦١
٥	معاملات الثبات الداخلي لكل بعد من أبعاد مجالات أداة الدراسة وللأداة ككل	٦٢
٦	توزيع عينة الدراسة العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية	٦٢
٧	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على أبعاد الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية مرتبة ترتيباً تنازلياً	٦٦
٨	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات محتويات التقارير المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً	٦٨
٩	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات شكل ومحتويات البيانات المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً	٧٠
١٠	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها مرتبة ترتيباً تنازلياً	٧٢
١١	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات الإيضاحات التفسيرية المختارة مرتبة ترتيباً تنازلياً	٧٣
١٢	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية مرتبة ترتيباً تنازلياً	٧٥
١٣	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات مجال الإجراءات التي يتخذها المحاسبين القانونيين الأردنيين لتضييق فجوة التوقعات مرتبة ترتيباً تنازلياً	٧٧
١٤	اختبار (K– S)، واختبار معاملات الالتواء (skewness) لدلالة التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة	٨٠
١٥	نتائج اختبار معامل تضخم التباين(VIF) والتباين المسموح به (Tolerance) بين أبعاد الدراسة المستقلة	٨١
١٦	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية	٨٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	نموذج الدراسة	٧

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
١	الاستبانة	٩٧
٢	قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين	١٠٢
٣	قائمة بأسماء الشركات التدقيق التي تدقق على البنوك التجارية الأردنية	١٠٣
٤	نتائج مخرجات التحليل (SPSS)	١٠٤
٥	كتاب تسهيل مهمة	١٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين

إعداد
سعد جعوان محمد

إشراف الدكتور
مهند أكرم مقبل أحمد

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة المتكون من (٤) شركات تدقق في البنوك التجارية الأردنية ، اما وحدة المعاينة فقد شملت المحاسبين القانونيين العاملين في شركات التي تدقق في البنوك التجارية الأردنية وتم توزيع(٦٥) من الاستبانات واسترد منها(٥١) استبانة، اما الاستبانات الصالحة للتحليل فكان عددها(٤٦) استبانة، وتم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل البيانات والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ابرزها، هناك أثر إيجابي للإفصاح عن التقارير المالية المرحلية بجميع إبعادها (محتويات التقارير المالية المرحلية، شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية، الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها، الإيضاحات التفسيرية المختارة، الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية) على تضييق فجوة التوقعات.

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: إخضاع التقارير المالية المرحلية إلى معايير المراجعة والتدقيق الخارجي وإبداء الرأي الفني المحايد الإضفاء المزيد من الثقة في المعلومات الواردة فيها.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية المرحلية، فجوة التوقعات، البنوك التجارية الاردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Effect of Interim financial Reports Disclosure on Narrowing the Expectations Gap in Jordanian Commercial Banks from the Perspective of Jordanian Certified Public Accountants

Prepared by

Saad Ja'wan Mohammed

Supervised by

Dr. Muhannad Akram Moqbel Ahmed

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of the disclosure of the interim financial reports on narrowing the expectations gap in the Jordanian commercial banks, To achieve the objectives of the study a questionnaire was prepared and distributed to the study population that consisted of (4) audit firms that working in the commercial banks in Jordan. As for the study sample, it consisted in accountants working in the audit corporates (65) questionnaires were distributed out of which (51) were retrieved and the total amount of questionnaires valid for the statistical analysis was (46) The (SPSS) was used to analyze data, answer questions and test hypotheses.

The study reached a number of results, was high and that there was a positive effect for the disclosure of the interim financial reports through the dimensions of (the contents of the interim financial reports, the form and content of interim financial statements, periods of presenting the interim financial reports, selected explanatory notes, and measurement in accordance with the interim financial reporting) on the expectations gap.

The study recommended a number of recommendations including: Subjecting interim financial reporting to external auditing and auditing standards and expressing impartial technical opinion, giving greater confidence in the information contained therein

Keywords: accounting disclosure, interim financial reporting, expectations gap, Commercial Banks of Jordan.

www.manaraa.com

www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة
١-٢ مشكلة الدراسة
١-٣ أهمية الدراسة
١-٤ أهداف الدراسة
١-٥ فرضيات الدراسة
١-٦ أنموذج الدراسة
١-٧ مصطلحات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-١ المقدمة

تراجعت الكثير من المنشئات وأسواق رؤوس الأموال في معظم الدول رغم بذل العناية المهنية من قبل المدققين وإصدار تقارير نظيفة عن القوائم المالية لهذه المنشآت وعدم تحفظهم في تقاريرهم الأمر الذي أدى إلى طرح العديد من التساؤلات حول دور المدققين وتقاريرهم ومدى توفر هذه التقارير على الكفاية المعلوماتية التي تتوقعها الأطراف ذات العلاقة والمستفيدة من تقارير المدققين، نتيجة ذلك ظهرت فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية بسبب عدم تطابق أداء مراجع الحسابات مع توقعات مستخدمي التقارير المالية.

لعل تأثير التطورات الاقتصادية والنمو السريع في عالم الأعمال وتعقيداتها والتقلبات الموسمية التي تطرأ على أسواق راس المال جعل من التقارير السنوية تفقد الكثير من فائدتها لا سيما من حيث الملاءمة القدرة التنبئية والتوقيت المناسب والتغذية العكسية اذ ان المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين بحاجة إلى معلومات على فترات قصيرة تعزز توقعاتهم حول نتيجة النشاط والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة ومن ثم أتخاذ قراراتهم المرتبطة بها، خاصة في قطاع البنوك لما لها من أهمية خاصة نابعة من تماس مباشر مع الجمهور وتأثيرها الواضح على عجلة الاقتصاد الوطني.

وعلى ذلك فقد ظهرت الحاجة إلى التقارير المالية المرحلية لكونها مصدرا مهما للمعلومات نظرا لخاصية الملاءمة والتوقيت المناسب الذي تتمتع به تلك التقارير بالنسبة لمستخدميها حيث تمكنهم من ترشيد اتخاذ قراراتهم المختلفة، والتنبؤ بنشاط الشركة في ضوء التغيرات المستحدثة خلال الفترة المرحلية عوضا عن الانتظار إلى نهاية السنة للاطلاع على المعلومات التي توفرها القوائم المالية السنوية، وبالإضافة إلى أن الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية بشكل دوري توفر ميزة مهمة هي إبقاء مدققي الحسابات على اتصال مستمر مع مستخدمي المعلومات المحاسبية، ومن هنا تأتي الدراسة الحالية للتعرف على الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية واثرها على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

١-٢ مشكلة الدراسة:

عند انتهاء الفترة المالية لابدّ من إعداد التقارير المالية وتقديمها إلى مستخدميها، الا أن التغيرات الاقتصادية المتسارعة خاصة في قطاع البنوك تظهر مشكلة في عدم وعي مستخدمي التقارير المالية بالتغيرات التي تحدث خلال السنة وبذلك تتكون فجوة توقعات بين ما تقدمة التقارير المالية السنوية وما ينتظره مستخدمو تلك التقارير ومن هنا جاء السؤال الرئيسي الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هل يوجد أثر للإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية؟

ويتفرع من هذه السؤال الأسئلة الآتية:

- هل يوجد أثر لمحتوى التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية؟
- هل يوجد أثر لشكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية؟
- هل يوجد أثر للفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية؟
- هل يوجد أثر للإيضاحات التفسيرية المختارة في التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية؟
- هل يوجد أثر للاعتراف والقياس في التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية؟

١-٣ أهمية الدراسة:

تعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية المرحلية مصدراً رئيسياً وهاماً جداً بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية المرحلية، لا سيما الذين يعتمدون على ما تحتويه هذه المعلومات من معلومات مهمة تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة التي تساعد المستثمرين ولأطراف الأخرى في اتخاذ قرارهم حيث يتم تحليل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية المرحلية وتقديم نتائج التحليل إلى مستخدمي التقارير المالية. ويعتبر المستثمرون الحاليون أو المتوقعون جزءا مهما من المستفيدين من تحليل التقارير المالية وذلك ليتمكنوا من اتخاذ قرارهم الاستثماري المناسب وفي الوقت المناسب، وتكتسب الدراسة أهميتها من خلال جانبين:

الأهمية العلمية:

يأمل الباحث في أن تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة لإثراء المعرفة للتأثيرات المختلفة لأثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية، وبهذا قد تثري هذه الدراسة المكتبة العربية في مجال الإفصاح عن التقارير المالية وتضييق فجوة التوقعات بشكل عام والإفصاح عن التقارير المالية المرحلية وتضييق فجوة التوقعات بشكل خاص واختبار الفرضيات بين المتغيرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية العملية (التطبيقية):

تكمن الأهمية العملية التطبيقية لهذه الدراسة في تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:

١. أن تعطي نتائج الدراسة تصورا واضحا للمسئولين في البنوك عن أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات.

٢. إمكانية التوصل إلى بعض المقترحات على ضوء النتائج المستخلصة التي يمكن الاستفادة منها في البنوك موضوع الدراسة، والمنظمات الأخرى، وكذلك في إجراء الدراسات المستقبلية.

١ـ٤ أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الى اختبار أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الاردنية.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وتتمثل فيما يلي:

١- التعرف على أثر محتوى التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

٢- التعرف على أثر شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

٣- التعرف على أثر الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

٥- التعرف على أثر الإيضاحات التفسيرية المختارة في التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

٦- التعرف على أثر الاعتراف والقياس في التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٥ فرضيات الدراسة:

بناءً على التساؤلات الواردة في مشكلة الدراسة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم بناء الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر للإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$٠,٠٥) لمحتوى التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$٠,٠٥) لشكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$٠.٠٥) للفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$٠,٠٥) للإيضاحات التفسيرية المختارة في التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$٠,٠٥) للاعتراف والقياس في التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

١-٦ نموذج الدراسة:

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة الدراسة في ضوء إطارها النظري ومضامينه الميدانية تصميم مخطط فرضي يشير إلى العلاقة التطبيقية بين أبعاد الدراسة الحالية اعتماداً على قياس كل بعد، وقد اعتمد في هذا النموذج على بنود المعيار المحاسبي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية بوصفها أبعاد مستقلة تؤثر على تضييق فجوة التوقعات بوصفة بعداً تابعاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

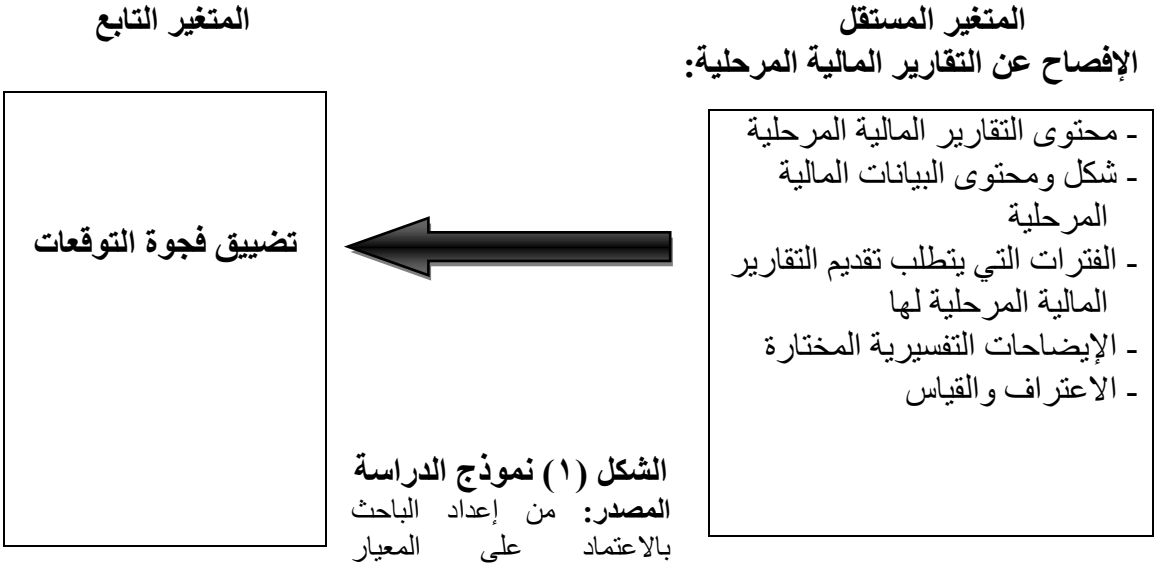

الشكل (١) نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعيار الدولي(٣٤) التقارير المالية المرحلية في صياغة عناصر المتغير المستقل.

١-٧ مصطلحات الدراسة:

الإفصاح Disclosures: هو عبارة عن تقديم كافة المعلومات الكمية والوصفية بعدالة ووضوح وشفافية الى مستخدميها سواء كانوا داخليون او خارجيون عبر القوائم المالية والملاحظات والهوامش والجداول مما يجعلها واضحة وغير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية (عدلان،٢٠١٨).

التقارير المالية المرحلية Interim Financial Reporting :هي وسيلة اتصال تصدر من قبل البنوك التجارية الأردنية، تحتوى على معلومات مالية كاملة أو مختصرة، عن فترة زمنية محدد تقل عن سنة مالية كان تكون ربعية أو نصف سنوية، تتفاعل بها البيئة الاقتصادية ككل من مستثمرين ومنظمات مالية وغير مالية والبنوك التجارية بحد ذاتها (الصوالحي،٢٠١٧).

فجوة التوقعات expectation Gap :هي التباين بين ما يقوم به المدققين من الوظائف والمهام وبين ما يفترض عليهم القيام به وفق رغبات وتوقعات مستخدمي القوائم المالية (Aljaaidi ,٢٠٠٩)

البنوك التجارية الاردنيةCommercial Banks of Jordan: هي مؤسسات مالية ومنشئات اقتصادية تعمل على حفظ واقراض أو بيع وشراء، فهي اماكن التقاء عرض وطلب الاموال ،وتتضمن هذه المنشئات البنوك وصناديق التوفير، وشركات وهيئات التامين والبورصات وبيوت الاستثمار، وهي تقبل الودائع وتكون مرخصة من البنوك التجارية الاردنية(جمعية البنوك الاردنية، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ المبحث الأول: الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية

٢-٢ المبحث الثاني: تضييق فجوة التوقعات

٢-٣ المبحث الثالث: الدراسات السابقة باللغة العربية والإنجليزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١ المبحث الأول الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية

٢-١-١ التمهيد

تم تجزئة هذا المبحث إلى جزئيين، في الجزء الاول تم التطرق إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه، أما الجزء الثاني تم التطرق فيه إلى مفهوم وأهداف التقارير المالية المرحلية ومداخل إعدادها، وخصائص المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية المرحلية ومراجعة التقارير المالية المرحلية وإجراءات تنفيذها كما تم التطرق إلى نطاق وتعريفات ومحتوى التقارير المالية المرحلية والإيضاحات التفسيرية المختارة والفترات التي يتطلب عرضها من خلال القوائم المالية المرحلية والاعتراف والقياس حسب ما ورد في المعيار المحاسبي ٣٤ التقارير المالية المرحلية وأخيراً تم التطرق إلى دور الافصاح عن التقارير المالية المرحلية في ترشيد اتخاذ القرارات.

٢-١-٢ مفهوم الإفصاح المحاسبي

إن الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية تعود إلى عام ١٨٣٧ حيث نشرت Railway magazine مقالة عن ضرورة الإفصاح كل ستة اشهر عن المعلومات المالية حيث أن هذه المعلومات تشمل بيانات عن الأرباح وراس المال وتقيم الموجودات والاهتلاكات (نور الدين ولبنى، ٢٠١٨).

تتفاوت وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح التي يتطلب توفرها في التقارير المالية المنشورة وذلك نتيجة اختلاف الاستفادة من هذه المعلومات، مثلا يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي التقارير المالية عن مفهومة لدى مدقق الحسابات والمستثمرين والمساهمين الجهات الأخرى (بن يدير وآخرون، ٢٠١٦).

وباختلاف وجهات النظر في مفهوم الإفصاح فقد وضع الباحثون تعريفات عدة لمفهوم الإفصاح يعد Moonitz (١٩٦١) من أوائل الباحثين الذين بينو الإفصاح اذ عرفة بالقول يجب على التقارير المالية ان تظهر كافة المعلومات الضرورية والمناسبة لإعطاء مستخدمي التقارير المالية معلومات غير مظللة وأيضاً صورة واضحة عن أوضاع المنشأة.

وعرف أبو زيد (٢٠٠٥) الإفصاح بأنه إظهار المعلومات للازمة عن المؤسسة الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية مع المؤسسة دون لبس أو تضليل من اجل مساعدة مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما عرف Bni Ata& AL-jabali (٢٠١٤) الإفصاح بانه عرض المعلومات التي لها تأثير كبير على مستخدمين التقارير المالية، بحيث يتم إعداد التقارير المالية بطريقة تعكس الأحداث الاقتصادية التي على المنشأة خلال الفترة زمنية معينة عرضها لجميع الفئات في نفس الدرجة وحتى يحصل جميع مستخدمي التقارير المالية على نفس درجة الإفصاح وفي نفس الوقت.

وعرف عيسى وآخرون (٢٠١٧) الإفصاح بانه يجب على القوائم المالية ان تظهر جميع المعلومات التي تهم مستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة صحيحة وبذلك تكون المعلومات التي تقدمها المحاسبة مفيدة لمستخدميها.

وعرف فطوم وسارة (٢٠١٨) الإفصاح هو أن تظهر التقارير المالية جميع المعلومات المهمة التي تؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية بالشكل الذي تعكس الوضع الحقيقي للمنشاة دون تضليل.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق ان الإفصاح له دور هام ومميز في أي مؤسسة فهو يحقق مزيد من الثقة بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، ويمكن تعريف الإفصاح بانه إظهار جميع المعلومات للازمة التي قد تؤثر على اتخاذ القرارات لدى مستخدمي التقارير المالية بصورة واضحة وصحيحة دون لبس أو تضليل.

٢-١-٣ أنواع الإفصاح المحاسبي

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت عند إعداد التقارير المالية كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف لضمان الحد الأدنى من توافر التقارير المالية للمنشأة مما يسهل على المساهمين تحليل واستخراج معلومات مفيدة ويمكن تحديد أنواع الإفصاح المحاسبي بالاتي(رشوان وابو مصطفى، ٢٠١٧؛ سعود ومرباح، ٢٠١٦):

١- الإفصاح الكامل full disclosure**:** يتطلب هذه الإفصاح ان تكون التقارير المالية كاملة وتحتوي على كافة المعلومات والأحداث والعمليات الاقتصادية ويجب ان يتوفر في هذه المعلومات الصدق وعدم الحذف أو الاستبعاد بعض المعلومات التي تجعل المعلومات المقدمة يشوبها التضليل ولا يقتصر الإفصاح الكامل على معلومات محاسبية متعلقة بفترات منتهية ويشمل وقائع لاحقة.

٢- الإفصاح العادل fair disclosure:هو تحديد الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية المطلوب توفيرها في التقارير المالية، كما ويجب ان تعرض المعلومات المحاسبية بشكل محايد بين جميع الأطراف ذات العلاقة أي تخدم جميع الأطراف دون تحيز لطرف معين دون الطرف الآخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الإفصاح الكافي Adequate disclosure: يعني بان تشتمل التقارير المالية على الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب توفرها، ويمكن ملاحظة ان الحد الأدنى للمعلومات المحاسبية غير محدد بشكل دقيق اذ ان احتياجات المستخدمين للمعلومات تختلف من شخص إلى اخر حسب الاحتياجات والمصالح والخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

٤- الإفصاح الملائم Appropriate disclosure : هو الإفصاح عن المعلومات بالشكل الذي يوافق حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، ليس المهم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل شامل بل المهم ان تكون المعلومات المفصح عنها ملائمة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاطات المؤسسة وظروفها الحالية.

٥- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) Informative disclosur :هو يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي ويعتمد على مستخدم البيانات المالية في فهم وتحليل البيانات ومقارنتها، ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفي الإفصاح عن التنبؤات المالية، والإفصاح عن الأصول الثابتة والمخزون السلعي، التطور التاريخي للأنشطة والخطط المستقبلية للإدارة وأهدافها.

٦- الإفصاح الوقائيpredictve disclosure: هو ان تقدم المعلومات المحاسبية في التقارير المالية دون تضليل بحيث تمكن جميع الفئات على فهم المعلومات المحاسبية المفصح عنها وإدراكها.

ويوجد أنواع أخرى من للإفصاح مثل الإفصاح الإلزامي والاختياري، والإفصاح عن المعلومات الكمية والوصفية، والإفصاح عن المعلومات ذات الطابع النقدي والغير نقدي.

ومما سبق يتضح ان الافصاح بشكل موضوعي وشامل عن كافة المعلومات أصبح ضرورة مهمة وان توصيل المعلومات المناسبة وبموضوعية وفي الوقت الملائم لمستخدميها تسهم في تحقق الاتي (حنان،٢٠١٣):

١- حماية الاستثمارات الاموال العامة والخاصة.

٢- جذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني سواء كانت استثمارات داخلية أو خارجية.

٣- اطلاع المقرضين الحاليين أو المستقبليين على اوضاع المنشئات المالية.

٤- تجنب الاقتصاد الوطني مخاطر الانهيارات المالية المفاجئة.

٥- حماية العاملين وخلق المزيد من الوظائف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٤ التقارير المالية المرحلية

٢-١-٤-١ مفهوم وأهداف التقارير المالية المرحلية ومداخل إعدادها

ظهرت حاجة مستخدمي التقارير المالية إلى المعلومات على فترات زمنية تقل عن سنة ، لكي يتمكن مستخدمي التقارير المالية من الوقوف على مدى تقدم المنشئات ولاطلاع المستمر على الأحداث والظواهر الاقتصادية التي تطرأ خلال الفترة المالية (ابو بكر وآخرون، ٢٠١٧).

صدر معيار المحاسبة الدولي ٣٤ International Accounting Standards (IAS) "إعداد التقارير المالية المرحلية" في شباط عام ١٩٩٨ وأصبح نافذ المفعول في الأول من الكانون الثاني عام ١٩٩٩، في محاولة من لجنة المعايير المحاسبة الدولية **About the International Accounting Standards Board(IASB)** الإجابة عن مشكلة المعلومات المرحلية مع المستثمرين، الدائنين، أسواق الأوراق المالية والمستخدمين الآخرين (الامام وزامل، ٢٠١٤).

وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) التقرير المالي المرحلي على انه التقرير المالي الذي يحتوي إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية كما هو موضح في المعيار المحاسبي رقم (١) (عرض القوائم المالية) أو على مجموعة مختصرة من البيانات المالية، كما عرف المعيار نفسة الفترة المرحلية على أنها الفترة التي تعد عنها التقارير المالية وتغطي فترة اقل من سنة مالية كاملة (محمد وخلف، ٢٠١٧).

وعرف المشهداني (٢٠١١) التقارير المالية المرحلية على أنها تلك التقارير التي تغطي مدة زمنية اقل من سنة مالية واحدة.

وعليه يمكن القول ان التقارير المالية المرحلية تسعى لتحقيق الأهداف الآتية (محمد وخلف، ٢٠١٧):

١- توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية عن المركز المالي وقياس نشاط فترات مالية قصيرة بدلا من الانتظار إلى نهاية السنة المالية هذا يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات مستمرة وملائمة وفي الوقت المناسب وبشكل متكرر عن أداء المنشأة وإدارتها هذا يساعد على تحديد الانحرافات في الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط بشكل دوري واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيحها وتحديد الجهة المسؤولة عن الانحرافات.

٣- تفيد المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية في ترشيد الاستثمار في سوق الأوراق المالية من خلال تقديمها معلومات عن الوضع المالي الصحيح على فترات قصيرة وبشكل دوري.

٤- تزويد مستخدمي التقارير المالية المرحلية معلومات عن الركز المالي وحجم نشاط وتوقعات إيرادات المنشأة والتدفقات النقدية.

٥- تلافي القصور في التقارير المالية السنوية من خلال توفير المعلومة بسرعة وفي الوقت المناسب.

ويمكن الاعتماد على ثلاث مداخل رئيسية في إعداد التقارير المالية المرحلية(ابو بكر وآخرون، ٢٠١٧):

١- مدخل التكامل: يقوم هذا المدخل على أساس ان الفترات المالية المرحلية جزأً مكملا للفترة المالية السنوية، اذ ان هناك علاقة ترابطية بين الفترات المرحلية خلال السنة الواحدة عند اتباع هذا المدخل فإن المصاريف ولإيرادات المستحقة والمؤجلة ومصاريف التشغيل التي تقع على مدار سنة مالية كاملة يمكن توزيعها على فترات مرحلية بالاعتماد على النشاط السنوي مثل حجم المبيعات أو حجم الإنتاج، وهذا يتطلب تسوية نتائج الفترات المرحلية اللاحقة لتعكس الأخطاء في التقديرات، أي في نهاية كل فترة مرحلية يتم الأخذ بما سوف يحدث خلال السنة المالية الحالية عند إجراء القيود المستحقات والتقديرات.

٢- مدخل الاستقلال: يقوم هذا المدخل على أساس ان كل فترة مرحلية خلال السنة المالية مستقلة بذاتها كما لو كانت سنة مالية، وفي ظل هذا المدخل فان نتائج العمليات المرحلية يتم تحديدها باتباع الأسس والمبادئ نفسها المتبعة في التقارير السنوية سواء في ما يتعلق بتطبيق مبدأ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستحقاق أو الحيطة والحذر والمصروفات والإيرادات وغيرها من التقديرات المحاسبية، وبذلك يكون الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية المرحلية في ظل هذا المدخل هو التعبير عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي في ضوء الأحداث الفعلية، ولا يؤثر طول الفترة المالية على القياس المحاسبي لهذه الأحداث والتقرير عنها.

٣- المدخل التوافقي: يتم بموجب هذا المدخل الاعتراف ببعض عناصر المصروفات والإيرادات في الفترات المرحلية عند تحقيقها دون ربطها بالأحداث المتوقع حدوثها في الفترة المتبقية من السنة المالية، حتى لو كان نشاط المنشأة يتسم بالموسمية كضريبة الدخل، اما العناصر الأخرى المتوقع حدوثها من المصروفات والإيرادات فيتم ربطها في الجزء المتبقي من السنة المالية مثل مصاريف الصيانة والإعلانات المتوقع حدوثها خلال الجزء المتبقي من السنة المالية، يتم اعتبار الجزء الذي يخص الفترة المرحلية المتبقية مصروف مدفوع مقدما حتى قبل حدوثها.

ويرى الباحث ان الاعتماد على المدخل التوافقي في إعداد التقارير المالية المرحلية يساعد على توفير المعلومات الموثوقة والدقيقة لكون هذا المدخل يأخذ من مزايا المدخل التكامل والمدخل الاستقلال ويتجنب العيوب الانتقادات التي وجهت إلى كل من المدخلين.

٢-١-٤-٢ خصائص المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية

لكي تكون المعلومات المالية المرحلية المفصح عنها مفيدة لمستخدميها لابد من توفر فيها الجودة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات معيارا أساسيا للاسترشاد بها في الحكم على كفاءة وفاعلية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية ويمكن توضيحها فيما يلي (Romney&Steinbart,2014).

١- الملاءمة Relevan: يقصد بها تلك المعلومات المعروضة التي تكون على صلة بالقرارات التي سيتم اتخاذها وان تلك المعلومات لها تأثير في تقييم الأحداث السابقة والحالية والتنبؤ بالمستقبل وتصحيح ما تم تقييمه سابقا.

٢- المصداقية (الموثوقية) Reliable: ان هذه الخاصية تشير إلى ان التقارير المالية يجب ان تعبر بموضوعية وصدق عن الظواهر والأحداث الاقتصادية لأجل اتخاذ القرارات الرشيدة ولكي يتوفر الصدق في الظواهر والأحداث الاقتصادية ينبغي ان تكون المعلومات محايدة ومتكاملة وخالية من الأخطاء.

٣- الاكتمال Complete: وتعني ان المعلومات الواردة في التقارير المالية كاملة وشاملة للعناصر الهامة المتعلقة بالأحداث والأنشطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- التوقيت المناسب Timely: يجب ان تكون المعلومات متوفرة لمتخذي القرار في الوقت المناسب قبل ان تفقد هذه المعلومات قيمتها، ان هذه الخاصية تحققها التقارير المالية المرحلية التي ينشرها البنك بشكل دوري لأنها تتيح توفر المعلومات اللازمة الاتخاذ القرارات بشكل مستمر.

٥- القابلة للفهم Understandable: ويقصد بها عرض المعلومات المحاسبية وترتيبها بالشكل الذي يجعلها مفهومة من قبل المستخدمين الذين لديهم مستوى معقول من الدراية والمعرفة، أي الاستعانة بعناوين واضحة المعنى وسهلة الفهم ووضع البيانات بشكال مترابط ومفهوم.

٦- القابلية للتحقق Verifiable: يقصد به ان استخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح للوصول إلى نتائج معينة يمكن ان يستخدمها شخص آخر للوصول إلى نفس النتائج.

٧- إمكانية الوصول Accessible: سهولة الحصول على المعلومات عند الحاجة لها وبالشكل الذي يمكن استخدامه.

٢-١-٤-٣ مراجعة التقارير المالية المرحلية وإجراءات تنفيذها

ارتبطت فجوة التوقعات في التدقيق بان مستخدمي القوائم المالية يرغبون في توسع مهام ومسؤوليات مدقق الحسابات إلا إن المعايير وأداء المدققين يحد من نطاق المسؤولية عند حد معين، وتعتبر مسؤولية المدقق في مراجعة التقارير المالية المرحلية للبنوك التجارية الأردنية احد النماذج التي تشير إلى توسع نطاق فجوة التوقعات(المشهداني والعبيدي، ٢٠١١).

تعد مراجعة المعلومات في القوائم المالية المرحلية واحده من الخدمات الكثيرة التي يقدمها المدقق الخارجي لتحسين جودة المعلومات المقدمة إلى متخذي القرارات وتتضمن مراجعة القوائم المالية المرحلية من الاستفسارات ذات صلة بالأمور المحاسبية والمالية وتتم عن طريق استفسار المدقق من الأفراد المسؤولين في المنشأة فضلا عن قيام المدقق بفحص تحليلي للتقارير المالية المرحلية لوقوف على الممارسات الفعلية للمنشأة بصدد إعداد ونشر التقارير، وغالبا ما تنتهي المراجعة بتأكيد المدقق ان القوائم المالية المرحلية ليست بحاجة إلى تعديلات لكي تتفق مع مبادئ المحاسبية المقبولة عموما، على الرغم من ان أساليب التدقيق المتعارف عليها مطبقة في مراجعة التقارير المالية المرحلية الا انها في الغالب لا تتضمن تقيم السياسات والقواعد المحاسبية التي تتبعها المنشأة الخاضعة للمراجعة، الأمر الذي يادي بالمدقق إلى عدم إصدار راي فني محايد كما هو الحال في تدقيق القوائم المالية السنوية، وهذا يدل على ان العملية مراجعة القوائم المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلية اقل شمولية من تدقيق القوائم المالية السنوية، ولتنفيذ مراجعة القوائم المالية المرحلية ينبغي على المدقق ان يفهم نظام الرقابة الداخلية للأخذ بنظر الاعتبار امكانية تحديد أنواع الأخطاء وتجنب حدوثها، ووضع الاستفسارات المناسبة إلى جانب الإجراءات التحليلية، ومن الإجراءات التي يتبعها المدقق في فهم نظام المنشأة عند مراجعة القوائم المالية المرحلية تتمثل بالآتي (المشهداني والعبيدي، ٢٠١١):

١- فهم المنشأة وبيئتها: يجب على المدقق ان يضع الخطط لتنفيذ أعمال المراجعة حتى يتمكن من قيام المهمة بكفاءة، كما يجب ان يحصل المدقق على معلومات ذات صلة بنشاطات المنشأة الخاضعة للمراجعة وفهم الأمور التي ترتبط بالتقارير المالية المرحلية لكي يكون قادرا على تصميم الإجراءات التحليلية وتحديد الاستفسارات الملائمة لا تمام عملية المراجعة.

٢- الاستفسارات والإجراءات التحليلية: تهدف استفسارات المدقق إلى التعرف على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلي وطرق تبويب وتلخيص المعاملات المحاسبية وتسجيلها والتعرف على المعايير المعتمدة وعلى أي تغيرات مادية تم اتخاذها من قبل إدارة المنشأة بعد احدث تقرير مالي، لينعكس استفسار المدقق على إعداد التقارير المالية المرحلية، اما الإجراءات التحليلية فتشمل مقارنة التقارير المالية المرحلية للسنة الحالية مع التقارير المرحلية للسنة السابقة أو مقارنتها مع نتائج مرحلية متوقعة مسبقا.

٣- تقرير المدقق بشان مراجعة التقارير المالية المرحلية: أن تقرير المدقق يعد بمثابة اتصال بين مراجع الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، ويجب ان يتوفر في تقرير المدقق الصدق في الإبلاغ عن نتائج عملية المراجعة كما يجب أن يكون التقرير مفهوما من قبل مستخدمي التقارير المالية المرحلية.

ويرى الباحث ان إجراءات المتبعة في مراجعة التقارير المالية المرحلية غير كافية حيث انها تخضع للفحص فقط ولا تخضع للإجراءات المتبعة في مراجعة التقارير المالية السنوية، هناك أختلاف بين مراجعة القوائم المالية المرحلية وفحص القوائم المالية المرحلية فالمراجعة تنتهي بعد الأدلة والقرائن التي يجمعها مدقق الحسابات بإصدار تقرير فني محايد بعدالة وملائمة وكفاية القوائم المالية، اما كلمة فحص تعني أداء بعض الإجراءات وليس كلها مثل إجراء بعض الاستفسارات أو المقارنات والإجراءات التحليلية على بعض البنود في القوائم المالية المرحلية، وغالبا ما يعطي تقرير المدقق بان القوائم المالية المرحلية خالية من والأخطاء التحريفات الجوهرية وليست بحاجة إلى تعديلات، وعلى ذلك يجب ان تخضع التقارير المالية المرحلية إلى معايير المراجعة والتدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجي وإبداء الراي الفني المحايد الإضفاء المزيد من الثقة في المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية.

٢-١-٤-٤ المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) التقارير المالية المرحلية

تشير بنود هذا المعيار إلى ان التقارير المالية المرحلية تحتوي اما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة اقل من سنة كان تكون ربع سنوية أو نصف سنوية ويحدد مبدأ الثبات والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية، إن التقرير المالي المرحلي الذي يُوفر في الوقت المناسب يمكن الاعتماد عليه بتحسين قدرة المستثمرين، والدائنين، والمستخدمين الآخرين على فهم قدرة المنشأة على توليد الأرباح والتدفقات النقدية وفهم وضعها المالي وسيولتها.

٢-١-٤-٥ نطاق المعيار

لا يحدد هذه المعيار أي من المنشآت يجب أن تطالب بأن تنشر تقارير مالية مرحلية، أو أي معدل تكرار تنشرها، أو مدى سرعة النشر بعد نهاية الفترة المرحلية، بالرغم من ذلك فان غالبا ما تطلب الحكومات، ومنظمو الأوراق المالية، وأسواق الأوراق المالية، والهيئات المحاسبية، المنشآت التي تتداول في السوق أوراقها المالية الدين أو حقوق الملكية، بأن تنشر تقارير مالية مرحلية، ينطبق هذا المعيار على المنشآت التي اختارت ان تنشر تقارير مرحلية وفق معايير المحاسبية الدولية(IFRS).

٢-١-٤-٦ التعريفات الواردة في المعيار:

الفترة المرحلية: هي الفترة التي تقدم فيها التقارير المالية وتكون أقصر من سنة مالية كاملة.

التقرير المالي المرحلي: يتضمن إما مجموعة كاملة من البيانات المالية أو مجموعة مختصرة من البيانات المالية لفترة مرحلية.

٢-١-٤-٧ هدف المعيار

إن الهدف من معيار التقارير المالية المرحلية هو تزويد مستخدمي التقارير المالية بالبيانات المالية الكاملة أو المختصرة للفترة مرحلية، وذلك لتحسين قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى التعرف على المركز المالي وفهم الأحداث التي تطرأ خلال الفترة المرحلية.

٢-١-٤-٨ محتوى التقارير المالية المرحلية:

يعرض المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية كما هي مبينة بالمعيار الدولي رقم (١) الخاص (بعرض القوائم المالية) وتشمل المكونات الاتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- اذا اختارت المنشأة إعداد تقارير كاملة فان التقرير المرحلي يتضمن:

- قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة.

- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة

- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة

- قائمة التدفقات النقدية للفترة

- السياسات المالية والإيضاحات التفسيرية

- إيضاحات، تشمل ملخص اً للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى

٢- أما اذا اختارت المنشأة إعداد تقارير مالية مختصرة فان التقرير المرحلي المختصر يتضمن كحد ادنى:

- قائمة مختصرة للمركز المالي

- قوائم مختصرة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

- قائمة مختصرة للتغيرات في حقوق الملكية

- قائمة مختصرة للتدفقات النقدية

- إيضاحات توضيحية مختارة

٢-١-٤-٩ شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية:

إذا قامت المنشأة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في تقريرها المالي المرحلي، فإنه يجب أن يتوافق شكل ومحتوى تلك البيانات مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الخاص بمجموعة الكاملة من البيانات المالية.

في حال نشر المنشأة مجموعة من البيانات المالية المختصرة في تقريرها المالي المرحلي، فإنه يجب أن تشمل تلك البيانات كحد أدنى كلا من العناوين والمجاميع الفرعية التي كانت متضمنة في أحدث بياناتها المالية السنوية والإيضاحات التوضيحية المختارة كما هو مطلوب بموجب هذا المعيار، كما يجب أن تدرج بنوداً مستقلة أو إيضاحات إضافية إذا كان حذفها سيجعل البيانات المالية المرحلية المختصرة مضللة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساس والمخفضة للفترة المرحلية، في القائمة التي تعرض مكونات الربح أو الخسارة لتلك الفترة، عندما تكون المنشأة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (٣٣) ربحية السهم.

يوفر معيار المحاسبة الدولي رقم(١) إرشادات لهيكل البيانات المالية وتشرح إرشادات معيار المحاسبة الدولي الطرق التي يمكن أن تعرض بها قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

إذا كانت أحدث البيانات المالية السنوية للمنشأة بيانات موحدة، فإن التقرير المالي المرحلي يعد على أساس التوحيد، ولا تعد البيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم متسقة أو قابلة للمقارنة مع البيانات الموحدة الواردة بأحدث تقرير مالي سنوي، إذا تضمن التقرير المالي السنوي للمنشأة البيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم إضافة إلى البيانات المالية الموحدة، فإن هذا المعيار لا يتطلب ولا يمنع إدراج البيانات المنفصلة للمنشأة الأم في التقرير المالي المرحلي للمنشأة.

٢-١-٤-١٠ الإيضاحات التفسيرية المختارة:

تعتبر الإيضاحات التفسيرية المختارة جزء لا يتجزأ عن التقارير المالية المرحلية اذ ان لها أهمية في فهم التقارير المالية المرحلية وقد بين معيار المحاسبة الدولي (٣٤) على المنشأة ان تدخل المعلومات التالية كحد ادنى في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية اذا لم يكن قد افصح عنها في مكان آخر من التقرير المالي المرحلي:

- عبارة تفيد بإتباع نفس السياسات المحاسبية الواردة في أحدث تقرير مالي سنوي سابق، وأي تغيرات في السياسات المحاسبية إن وجدت.
- تعليقات تفسيرية تبين العمليات التشغيلية الموسمية أو الدورية المتعلقة بالفترة المرحلية.
- طبيعة وقيمة التغير في التقديرات التي طرأت على القوائم السابقة المنشورة (سواء سنوية أو مرحلية).
- إصدارات وإعادة شراء وتسديدات أدوات حقوق الملكية الأسهم أو أدوات الدين.
- توزيعات الأرباح المدفوعة للسهم الواحد أو الإجمالية، ولكل من الأسهم العادية والأسهم الأخرى.
- الأحداث الهامة للفترة اللاحقة للفترة المرحلية الحالية والتي لم تظهر ضمن بيانات الفترة المرحلية الحالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات الأخرى التي تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل أفرادي ومنها:

- التغيرات في الظروف التجارية أو الاقتصادية التي تؤثر على القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية للمنشأة، وذلك سواء كانت تلك الأصول أو الالتزامات مثبتة بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستنفدة
- بيع وشراء الممتلكات والمصانع والمعدات.
- تصحيح أخطاء فترات سابقة.
- العمليات ذات الصلة بالأطراف ذات العلاقة

٢-١-٤-١١ الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها

يجب ان تشمل التقارير المالية المرحلية على البيانات المرحلية للفترة سواء كانت بيانات كاملة أو مختصرة، كما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة المرحلية الحالية وقائمة مركز مالي مقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.
- قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل للفترة المرحلية الحالية وتراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قوائم مقارنة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترات المرحلية للمقارنة (حالية ومن بداية السنة حتى تاريخه) من السنة المالية السابقة مباشرة.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية تراكمياً من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.
- قائمة التدفقات النقدية تراكميا من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة للمقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.

٢-١-٤-١٢ الاعتراف والقياس:

١- السياسات المحاسبية

يجب مراعاة النقاط الآتية في عملية الاعتراف وقياس السياسات المحاسبية (أبو نصار وحميدات٢٠١٨):

– اتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة في السنة المالية السابقة عند إعداد بيانات التقارير المالية للفترة الحالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يتم إعادة عرض القوائم المالية المرحلية المقارنة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) الخاص (بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء) اذا تم تطبيق سياسة محاسبية جديدة.

٢- **القياس** يجب أن تتم عمليات القياس المتعلقة بإعداد القوائم المالية المرحلية على أساس السنة حتى تاريخه، لكي لا تتأثر نتائج أعمال المنشأة بتكرار إعداد التقارير المالية المرحلية، يجب مراعاة النقاط الآتية في عملية القياس (الخطيب، ٢٠٠٩):

- يجب الاعتراف بالإيرادات التي يتم استلامها موسميا أو بصورة دورية بنفس الأسس المتبعة عند إعداد القوائم المالية السنوية.

- يتم الاعتراف بالتكاليف ولإيرادات التي يتم تحملها البنك بشكل غير منتظم أثناء السنة المالية بنفس أسس الاعتراف المتبعة عند إعداد القوائم المالية السنوية.

- يجب الاعتراف بمصاريف ضريبة الدخل عند إعداد القوائم المرحلية على أساس أفضل تقدير للمتوسط المرجح لمعدل ضريبة الدخل السنوية المتوقعة للسنة المالية كاملة.

- يتم تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة حديثاً والسارية المفعول خلال الفترة عند إعداد القوائم المالية المرحلية، كما يجب تطبيق ذلك في التقارير المالية السنوية.

- يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة إذا تحققت شروط الاعتراف بها وفق ما يتطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) الأصول غير الملموسة.

٢-١-٤-١٣ دور الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية في ترشيد اتخاذ القرارات

يساعد الإفصاح عن التقارير المالية في اتخاذ القرارات على النحو الآتي (حسين والأخضر، ٢٠١٦):

١- إمكانية مقارنة أداء البنوك التجارية مع البنوك التجارية الأخرى من خلال المعلومات المعلنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تزيد القدرة على ترشيد قرارات المستثمرين من خلال الإفصاح عن المعلومات التي هم بحاجة لها.

٣- إصدار التقارير المالية المرحلية بشكل دوري ولفترات قصيرة خلال السنة المالية تزيد من إدراك المستثمرين وفهم الأحداث والظواهر الاقتصادية التي طرأت وتزيد من واقعية المعلومات.

٤- ان الإفصاح عن الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية وتقرير مراقب الحسابات هي من اهم الإفصاحات وأكثرها قبولاً لدى مستخدمي التقارير المالية ومع ذلك يرى المستخدمون لتلك التقارير ضرورة توفير معلومات إضافية لأغراض ترشيد اتخاذ القرار، مثل أسعار الأسهم والإيضاحات التفسيرية ومعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة.

٥- ان اتخاذ القرار بشكل رشيد مرتبط بجودة الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢ المبحث الثاني تضييق فجوة التوقعات

٢-٢-١ التمهيد

شهدت المنشآت تطورات واضحة في الهيكل التنظيمي حيث انتقلت من منشئات صغيرة يديرها عدد من الأشخاص إلى منشئات كبيرة يديرها آلاف الأشخاص وظهور الشركات المساهمة وصاحب هذا التطور فصل الإدارة عن مالكيها، وبذلك ظهرت الحاجة إلى تقارير دورية لإعلام مالكي الأسهم والأطراف الأخرى الذين لهم مصالح مع المنشأة بوضع المنشأة الحالي والمستقبلي لتمكينهم من اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية، ومع تزايد أهمية هذه التقارير وضعت المعايير المهنية والأخلاقية ووكل تطبيق هذه المعايير إلى أطراف خارجية متمثلين بالمدققين الخارجين لا تربطهم مصالح مع المنشأة ليكونوا وسطاء بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، لتعبير عن مدى صحة وسلامة القوائم المالية التي يعدها مجلس الإدارة، إلا ان مهنة التدقيق واجهت انتقادات لاذعة وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة بعد انهيار العديد من الشركات العالمية مثل شركة انرون (Enron) للطاقة وشركة (Worldcom) للاتصالات وشركة (Parmalat) للأغذية، يرجع سبب هذا الانهيار إلى التواطؤ بين مكاتب التدقيق وإدارة المنشآت، مما سبب في ظهور مشكلة في مهنة التدقيق تعرف باسم فجوة التوقعات التي تنشا بسبب الاختلاف بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من المدققين وما يستطيع المدقق أداءة بشكل فعلي، ولتقليل من حجم هذه المشكلة ينبغي عدم تجاهلها، وتسخير الجهود لمعرفة العوامل التي من شانها أن تقلص هذ الفجوة إلى اقصى حد ممكن.

ولتوضيح فجوة التوقعات تم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم فجوة التوقعات، ومكونات فجوة التوقعات، كما تم التطرق إلى توقعات مستخدمي القوائم المالية، وأسباب نشوء فجوة التوقعات، وأخيراً تم التطرق إلى العوامل التي أدت إلى ظهور فجوة التوقعات.

٢-٢-٢ مفهوم فجوة التوقعات

إن ظاهرة فجوة التوقعات يشوبها الكثير من التعقيد مما انعكس ذلك على تعريفها فلا يوجد تعريف موحد للفجوة في الأدبيات المحاسبية انما تم تعريفها بطرق مختلفة تعكس وجهات نظر الذين تبنوا تلك التعاريف.

يعد Liggio (١٩٧٤) أول من عرف فجوة التوقعات على انها التباين بين ما يتصوره مستخدمي القوائم المالية من أداء وبين الأداء الفعلي للمدقق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرف Mcenroe&martens (٢٠٠١) فجوة التوقعات على انها الفرق بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية حول مسؤوليات وواجبات المدقق وبين اعتقاد المدقق حول مسؤولياته وواجباته.

وعرف Ojo (٢٠٠٦) فجوة التوقعات على انها التباين بين مفهوم مستخدمي القوائم المالية ومفهوم المدققين عند ممارسة عملية التدقيق.

وعرف التميمي (٢٠٠٩) الفجوة على انها الفرق بين تصورات مستخدمي القوائم المالية وبين فهم المدقق لعملية التدقيق والمسؤوليات المتعلقة به وفق معايير التدقيق الدولية.

كما عرف عبيرات وخالدي (٢٠١٣) الفجوة هي الفرق بين ما ينتظره مستخدمي القوائم المالية من المدققين وبين ما حصلوا عليه بالفعل.

اللاوي (٢٠١٤) عرف فجوة التوقعات هي التباين والاختلاف بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من أداء المدققين وبين أداء المدققين حسب المعايير التدقيق الدولية.

وعرفها حابي وشبايكي (٢٠١٥) على انها هي الفرق بين ما يقوم به وما يمكن ان يقوم به مراجع الحسابات وبين ما ينبغي ان يقوم به في سبيل تحقيق توقعات المستفيدين من نتائج أعماله.

Mohs (٢٠١٧) عرفها على انها الفرق بين ما يعتقده أصحاب المصالح عما يجب الإفصاح عنة في القوائم المالية وما يعتقده المدققين.

ومن خلال التعريفات أعلاه يتضح للباحث ان فجوة التوقعات تعني الاختلاف بين توقعات مستخدمي القوائم المالية والمدققين في فهم معايير التدقيق وأداء ومسؤوليات وواجبات المدقق اتجاه مستخدمي القوائم المالية.

٢-٢-٣ مكونات فجوة التوقعات

يمكن تحليل مكونات فجوة التوقعات من خلال ثلاث مستويات كما يلي (سردوك، ٢٠١٥):

المستوى الأول: هناك تباين بين مستخدمي القوائم المالية والمدققين بخصوص مسؤوليات المدققين، ويطلق عليه فجوة توجهات Attitude Gap.

المستوى الثاني: هناك تباين بين مستخدمي القوائم المالية والمدققين بخصوص المسؤوليات الحالية لمدققين، ويطلق عليه فجوة الاعتقاد Belief Gap.

المستوى الثالث: هناك تباين بين مستخدمي القوائم المالية والمدققين بخصوص مدى كفاءة تنفيذ عملية التدقيق، ويطلق عليه فجوة الاداء Performance Gap.

وفقاً لهذا المكونات فان فجوة التوقعات تنقسم إلى عدة آراء منها (دراغمة وعقيل، ٢٠١١؛ يوسف وآخرون، ٢٠١٦):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأي الأول: يقسم فجوة التوقعات إلى قسمين وهي:

١- فجوة المعقولية: تنشا نتيجة التباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من خدمات التدقيق وبين ما يستطيع مدقق الحسابات انجازه، أي تتكون هذه الفجوة نتيجة مغالاة مستخدمي القوائم المالية في توقعاتهم فهم يتوقعون ان اتباع معايير التدقيق والتشريعات يمكن المدققون من كشف الأخطاء وحالات الغش والأعمال الغير قانونية والتقرير عنها.

٢- فجوة العجز في الأداء: تنشا فجوة الأداء نتيجة التباين بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من أداء وبين أداء المدققون الفعلي وتنقسم فجوة العجز في الأداء إلى قسميين فرعيين (مزياني، ٢٠١٥):

- قصور في أداء المراجعين: تنشا هذه الفجوة نتيجة التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمراجعين في أداء المدققين ومدى التزامهم بمعايير التدقيق فان مستخدمي القوائم المالية يتوقعون عدم التزام المدقق بها أو عدم تطبيقها بالطرق الصحيحة والسليمة.
- فجوة القصور في معايير التدقيق والقواعد المنظمة للمهنة: وهي تمثل الفرق بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من المدققين وبين واجبات المدققين طبقا لمعايير التدقيق، وهذا يعني ان مستخدمي القوائم المالية يرون عدم كفاية المعايير والنصوص القانونية حتى لو أدى المدقق دورة على وفق متطلبات معايير التدقيق.

الرأي الثاني: يقسم فجوة التوقعات إلى ثلاث مكونات وهي كالاتي:

١- فجوة التقرير: تظهر فجوة التقرير عندما يكون هناك اختلاف في وجهات النظر بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية في ما يجب ان يتضمنه تقرير المراجع، ويرجع سبب نشوء هذه الفجوة إلى عدة أسباب منها اختلاف في توقعات الأطراف المستفيدة من تقرير مراجع الحسابات، وأسلوب صياغة التقرير، وعدم الإفصاح عن كل ما يتوقعه مستخدمي التقارير المالية المرحلية.

٢- فجوة الأداء: تظهر فجوة الأداء عندما يكون تباين فيما يتوقعه من أداء المراجعين وبين الأداء الفعلي اتجاه مستخدمي التقارير المالية، ويرجع أسباب هذه الفجوة إلى نقص الكفاءة المهنية للمراجع، وانخفاض جودة الأداء المهني لدى المدقق.

٣- فجوة الالتزام: تظهر هذه الفجوة عند الاختلاف في وجهات النظر بين المدققين ومستخدمي التقارير المالية حول مسؤوليات وواجبات المدقق ويرجع نشوء هذه الفجوة إلى نقص المعرفة لدى مستخدمي التقارير المالية بواجبات ومسؤوليات المدقق اتجاههم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك من يرى ان مكونات فجوة التدقيق أعلاه محدودة في نطاقها ويضيف عليها، فجوة الاستقلال، والحياد والضغوط التي تمارس على المدقق(العبيدي، ٢٠١٦):

٢-٢-٤ توقعات مستخدمي القوائم المالية

يمكن تقسيم توقعات مستخدمي القوائم المالية من مدققي الحسابات إلى قسمين (ياسين، ٢٠١٦):

القسم الأول:- التوقعات المعقولة

١- محافظة المدقق الخارجي على موقف مستقل تماما اتجاه الوحدة التي يدقق حساباتها.

٢- مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأعمال الغير قانونية والتقرير عن مدى التزام المنشأة تحت التدقيق بالقوانين وخلو بياناتها من أي آثار تسبب في تضليل القوائم المالية.

٣- بذل العناية المهنية للازمة في عملية التدقيق، ولالتزام بمعايير التدقيق الدولية المعتمدة.

٤- مسؤولية مدقق الحسابات اكتشاف الغش والأخطاء والتقرير عنها.

٥- التأكيد بان المنشأة مستمرة في نشاطها.

القسم الثاني:- التوقعات الغير معقولة

١- إعداد القوائم المالية من مسؤولية مراقب الحسابات.

٢- اتفاق إدارة المنشأة مع المدقق الحسابات على إصدار قوائم مالية مضللة.

٣- إعطاء إنذار مسبق بفشل المنشأة وانهيارها.

٤- اختبار كفاءة وفاعلية المنشأة والتقرير عنها.

٥- إعطاء تأكيد مطلق بصحة ودقة القوائم المالية.

٢-٢-٥ أسباب نشوء فجوة التوقعات

اختلفت الدراسات في تحديد أسباب التي أدت إلى نشوء فجوة التوقعات في التدقيق، هناك من يرجعها إلى المدققين ومنهم من يرجعها إلى مستخدمي القوائم المالية وهناك من يحمل المسؤولية إلى كلا الطرفين، فهي تختلف باختلاف البلدان والمجتمعات وثقافتها، وبالرجوع إلى الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع وبيان اهم العوامل المسببة لفجوة التوقعات (مزياني، ٢٠١٥؛ غنية وزهير، ٢٠١٨):

١- الشك في استقلالية المدقق الخارجي:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر استقلالية المدقق الخارجي محور عملية التدقيق والدعامة الأساسية لتحقيق جودة التدقيق وضمان مصداقية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء والأعمال غير المشروعة، هناك بعديين أساسيين للتعبير عن استقلالية المدقق الخارجي.

أ- الاستقلالية الحقيقية:- هو بعد نفسي يتمثل في القدرة على مقاومة الضغوط التي تمارس علية وتجنب جميع الظروف التي تأثر على حيادته، مثل تضارب المصالح.

ب- الاستقلالية الظاهرية:- هي التي يظهرها المدقق لمستخدمي القوائم المالية والتأكيد على عدم ارتباط مدقق الحسابات أي مصالح مع إدارة المنشأة، فأي اختلاف بين الاستقلالية الحقيقية والظاهرية تسبب في نشوء فجوة توقعات، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى العناصر التي لها اثار سلبية على استقلالية المدقق:

أ- التنوع في الخدمات التي يقدمها المدقق مثل تقديم خدمات استشارية إلى جانب تدقيق الحسابات.

ب- المنافسة الشديدة بين شركات التدقيق لها اثار سلبية على استقلالية المدقق.

ج- الضغوطات التي تمارس على المدقق من قبل العملاء للحصول على تقرير نظيف.

د- مستوى اتعاب المدققين.

ه- طول الفترة الزمنية التي يقضيها المدقق في المنشأة.

ويرى الباحث ان استقلالية المدقق هي المحور الأساس في عملية التدقيق حيث ان استقلالية المدقق تزيد نسبة ثقة مستخدمي القوائم المالية بعملية التدقيق مما ينعكس ذلك على عملية اتخاذ القرارات.

٢- عدم تحديد الواضح لمسؤوليات المدقق ودورة في المجتمع .

وتنشأ بسبب الخلاف بين توقعات مستخدمي التقارير المالية التي هي من وجهة نظر المدققين مبالغ فيها فمستخدمي القوائم المالية يعتقدون ان المدقق يشرف على جميع البيانات المالية الا ان عامة الجمهور يغيب عنهم بعض مصطلحات التدقيق مثل التدقيق النسبي أو اخذ العينات، كما ان القصور في فهم بعض مستخدمي القوائم المالية يدفعهم إلى الاعتقاد ان وضع القوائم المالية من مسؤولية المدقق في حين ان القانون يشير إلى ان وضع القوائم المالية من مسؤولية إدارة الشركة، كما أن مستخدمي القوائم المالية يحملون المدقق مسؤولية أي التصرفات غير القانونية وحالات الخطاء في القوائم المالية على عاتق مدققي الحسابات على الرغم ان معايير التدقيق حددت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسؤوليات المدقق في بذل العناية المهنية اللازمة في فحص القوائم المالية والتقرير عن أي حالات التي تجعل القوائم المالية مضللة.

ويرى الباحث ان مسؤولية المدقق اتجاه مستخدمي القوائم المالية، بذل العناية المهنية للازمة لتلبية متطلباتهم وتقديم لهم راية واضحة وسليمة عن وضع الشركة بصورة معقولة لان المدقق الخارجي هو وكيل عنهم ويعتمدون على نتائج أعماله في اتخاذ قراراتهم.

٣- نقص الكفاء المهنية لدى المدقق

تعبر عن قدرة المدقق على اكتشاف الخلل في القوائم المالية وهذا يتطلب المعرفة الكافية في أعمال المحاسبة والتدقيق، واكتساب المهارات الكافية لتطبيق المعرفة في مواجهة كل الظروف ومن هنا أشارت العديد من الدراسات ان الكفاءة المهنية تدعم استقلالية المدقق وقد اكد في هذا النحو كلاً من (Prat & Huret) إلى أهمية الكفاءة المهنية في دعم استقلالية المدقق ورفع من كفائتة مما ينعكس على ابداء راي سليم في مصداقية القوائم المالية.

ويرى الباحث يجب على المدقق ان يحصل على مستوى كافي من المهارة والمعرفة المهنية والتدريب المستمر للمحافظة على كفائتة والاطلاع على مستجدات المهنة.

٤- قصور التقارير المالية عن مسايرة التغيرات في المجتمع

تعدد الجهات التي تستخدم التقارير المالية يأدي إلى تعدد الجهات التي تطلب التقارير المالية وان كل جهة تتوقع من المدقق ان يلبي حاجتها من التقارير التي يصدرها، وان الإفصاح غير الكافي يسبب في زيادة فجوة التوقعات.

ويرى الباحث أن قصور التقارير المالية ناتج عن عدم تلبية طلبات مستخدميها، وان الأحداث المتسارعة والمتغيرة تحتاج إلى اتصال دائم بين مستخدمي التقارير المالية والمدققين ويمكن تفعيل ذلك من خلال إصدار تقارير بصورة دورية بفترات متقاربة لإبقاء مستخدمي التقارير المالية على اطلاع مستمر ومجارية الأحداث.

٥- نقص جودة الأداء في التدقيق

الاتحاد الدولي للمحاسبين أشار إلى ان الالتزام بالمعايير الدولية تعبير واضح على جودة التدقيق، الا ان العديد من الدراسات أشارت إلى ان المعايير لم تحقق الجودة المتوقعة، وان هناك قصور في المعايير التدقيق وعدم ملائمة بعض المعايير لاحتياجات المتجددة لمستخدمي القوائم المالية وان تطويرها بطيء لا يواكب الأحداث المتسارعة، كما ان هناك صعوبة في معرفة مدى التزام مدقق الحسابات في بعض المعايير الدولية بسبب غموضها، مما يترتب على ذلك اختلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجهات النظر بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية وإدارة المنشأة على مستويات الأداء التي حددتها معايير التدقيق الدولية مما يترتب على ذلك تباين في فهم جودة التدقيق فمدقق الحسابات يهتم بإنجاز عملة على وفق المعايير المهنية والمسؤولية القانونية، بينما ترى إدارة المنشأة محل التدقيق ان جودة التدقيق تحقق في إضفاء الثقة على القوائم المالية المعدة لإخلاء مسؤوليتها الأطراف ذات المصالح مع المنشأة، اما مستخدمي القوائم المالية يرون ان عدالة القوائم المالية تعبر عن جودة التدقيق، كما ان شدة المنافسة بين مكاتب التدقيق واندماجها مع بعضها لتقديم خدمات أخرى للعملاء تحد من مستوى أداء المدقق وعدم بذل العناية المهنية للازمة لكشف انحرافات القوائم المالية بسبب الاهتمام بإرضاء العميل وهذا يادي إلى تقليل جودة التدقيق وينعكس ذلك على عدم رضا المجتمع واتساع فجوة التدقيق.

٢-٢-٦ سبل تضييق فجوة التوقعات

تطرقت العديد من الدراسات حول فجوة التوقعات وسبل معالجتها الا ان مشكلة فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية والمدققين لازالت قائمة، وفيما يلي سنتناول بعض مقترحات

التي تساعد على تضييق فجوة التوقعات (مزياني، ٢٠١٥؛ عبد اللاوي، ٢٠١٤؛ Al qtaish,2014):

١- تدعيم استقلال المدقق

تعتبر استقلالية مدقق الحسابات عاملا هاما في زيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية عند مستخدميها، ولهذا يجب على المدقق عند ممارسة عملة إظهار استقلاليته الكاملة، هناك مقترحات تدعم استقلالية مدقق الحسابات وهي:

- ضرورة زيادة وعي الجمهور (مستخدمي القوائم المالية) في تفعيل دور الجمعيات العامة للشركات لتدعيم استقلالية المدقق فبالرغم ان القوانين تشير في معظم الدول ان تعيين المدقق وعزلة يتم من قبل الجمعيات العامة للشركات (المساهمين) الا ان الواقع الفعلي يظهر تقاعس المساهمين في تفعيل هذا الدور.
- تفعيل دور لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق ويوكل لهم دور تعيين المدقق وتحديد أتعابه ومناقشة تقاريره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث ان تعيين المدقق من قبل جهات مستقلة لا ترتبط بإدارة المنشأة له دور في تعزيز استقلالية المدقق وان تفعيل جمعية المساهمين في تعيين المدقق قد يكون اله أثر إيجابي على تضييق فجوة التوقعات.

٢- تفعيل دور المنظمات المهنية للتدقيق الحسابات

يجب على المنظمات المهنية تطوير وتنظيم مهنة التدقيق من اجل فرض الرقابة الذاتية وزيادة مستوى جودة الأداء المهني في عملية التدقيق وزيادة المساءلة المهنية للمدققين مما ينتج عن ذلك زيادة الثقة في أعمال المدققين، مع ضرورة الإعلام بشكل جيد عن دور الأطراف المستفيدة من الخدمات التي يقدمها المدققين وهذا يتطلب من المنظمات المهنية وضع معايير التدقيق المهني وإلزام ممارسين المهنة الالتزام بها من خلال برامج مراقبة جودة الأداء المهني ووضع العقوبات على مكاتب التدقيق التي لا تلتزم بتلك المعايير وتبليغ الجمهور والمستفيدين من هذه المعايير، إن وضع المعايير يدعم الاستقلالية والكفاءة المهنية بحيث ان المدقق لا يقوم باي عملية تدقيق الا اذا كانت قادر على تنفيذها بكفاءة حسب متطلبات معايير الأداء الموضوعة والتي سيتم قياس أداء المدقق عليها من خلال برنامج مراقبة الجودة في المنظمات المهنية كما ان الالتزام بالمعايير وقواعد السلوك المهني سوف يقلل من فرصة الإدارة من تسويق المدقق لصالحها وينعكس ذلك على استقلالية المدقق وإرضاء المستفيدين من خدمات المدقق.

ويرى الباحث ان تفعيل دور المنظمات المهنية لها أثر إيجابي في جودة التدقيق من خلال مواكبة التطورات والأحداث الجارية وإصدار المعايير التي تتلاءم مع هذه التطورات كما ان وجود مثل هذه المنظمات تعزز استقلالية المدقق من خلال إلزام المدقق بتطبيق القوانين المهنية والسلوكية بكفاءة.

٣- دراسة توقعات المجتمع وتلبية توقعاته

يقوم المدققون بدراسة متطلبات المستفيدين من عمليات التدقيق وتلبيتها في اطار خطة متكاملة لتطوير التقارير التي يصدرها المدقق، ويرى انصار هذا الاتجاه لا بد من ان يتحمل المدقق مسؤوليات أكثر في تلبية توقعات المستفيدين من التقارير المالية ويتم ذلك من خلال دراسة متطلبات واحتياجات المجتمع المستفيدين من القوائم المالية المدققة، مما ينعكس ذلك على تضييق فجوة التوقعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث ان احد أسباب ظهور فجوة التوقعات هو تعدد المستفيدين من خدمات التدقيق ويصاحبه تطور وتجدد الأحداث بشكل متسارع مما ينعكس على أداء المدقق فان مستخدمي المعلومات يريدون مواكبة التطور، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دراسة احتياجات المجتمع المتجددة والوقوف على هذه الاحتياجات ووضع القوانين والإجراءات التي تلبي احتياجات المجتمع والسعي نحو تطبيقها قدر الإمكان.

٤- الإعلام والتعريف بدور المدقق ومسؤولياته وطبيعة عمله

إن معظم مستخدمي القوائم المالية ليس لديهم الاطلاع الكافي بطبيعة أعمال التدقيق ومحدداته، ولحل هذه المشكلة يجب ان يتم تثقيف مستخدمي القوائم المالية بمسؤولية مدقق الحسابات اتجاههم، لا شك ان الجهات المهنية والإعلام لها دور في توضيح مهام مدقق الحسابات.

ويرى الباحث ان تفعيل سبل التواصل والتفاعل بين مدققي الحسابات الخارجيون ومستخدمي التقارير المالية وبين مدققي الحسابات الخارجيون والداخليون امر يسهم في تقليص فجوة التوقعات.

٥- تحسين الاتصال مع مستخدمي القوائم المالية:

بهدف تصحيح التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية، يمكن تحقيق ذلك من خلال تقرير الإدارة وتقرير المراجع:

- تقرير الإدارة: سيؤدي هذا التقرير إلى توضيح سوء الفهم بين مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بمسؤولية إعداد القوائم المالية، من الضروري أن يتضمن التقرير الادارة ما يلي: الاعتراف الإدارة بمسئوليتها عن إعداد القوائم المالية، وما إذا كانت هذه القوائم تعطي صورة عادلة عن الوضع المالي للمنشأة ونتائجها، وكذلك الرجوع إلى التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة في إعداد القوائم المالية، ومدى كفاية النظام المحاسبي في المؤسسة، بالإضافة إلى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق فيها، ومدى ملاءمة فرض الاستمرارية كأساس لإعداد القوائم المالية.
- تقرير المدقق: تقارير المدقق هي وسيلة لتحسين التواصل مع مستخدمي القوائم المالية. أشارت لجنة (Committee on Company Law Amendment) إلى أنه يجب تحديد مسؤوليات كل من الإدارة والمدقق بوضوح، كما أوصت لجنة Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (**COSO**) بضرورة أن يتضمن تقرير المدقق إشارة بأن التدقيق يقوم على إعطاء تأكيد معقول ولكن ليس مطلقًا بأن القوائم المالية لا تتضمن أي تشوهات كبيرة بسبب الغش أو الخطأ، بالإضافة إلى اختبار وتقييم المدقق الخارجي لنظام التدقيق الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣ المبحث الثالث الدراسات السابقة العربية والاجنبية

٢-٣-١ التمهيد

بعد الاطلاع على ما كتب حول متغيرات الدراسة من خلال الدراسات العلمية في هذا المجال، وذلك بهدف الوقوف على أهم ما توصل إليه الباحثون في هذا المجال، فإنه يمكن الإشارة إلى أهم الدراسات الواردة في هذا المجال بعد ترتيبيها زمنياً من الأحدث نشراً للأقدم وهي كالتالي:

٢-٣-٢ الدراسات السابقة باللغة العربية

١- دراسة رضا (٢٠١٨) بعنوان "مدى مساهمة مبادئ حَوْكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الجزائرية (دراسة استقصائية)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مبادئ نظام حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات ومعرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الجزائرية عند تطبيق نظام حوكمة الشركات كما هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع فجوة التوقعات في الجزائر وأسبابها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من خلال الاستبانة والمقابلات الشخصية لتأكيد فهم عينة الدراسة المتمثلة بالمدققين القانونيين والمدققين الداخليين العاملين في بعض مؤسسات العامة والخاصة وقوامهم (٦٠) شخص ولتحليل البيانات تم استخدام الأسلوب الإحصائي التحليلي (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ان الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات تساهم بشكل فعال في تضييق فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي المعلومات في بيئة الأعمال الجزائرية، وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على مبادى الإفصاح والشفافية للحد من اتساع فجوة التوقعات بين المدققين الخارجيين المجتمع المالي.

٢- دراسة عتيق وتلالوه (٢٠١٦) بعنوان "أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٧٠٠) المعدل والخاص بتقرير المدقق في تضيق فجوة التوقعات من وجهة نظر المستثمر الفلسطيني"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى ملائمة تقرير المدقق للوفاء باحتياجات المجتمع المالي الفلسطيني، باعتباره يعكس حجم فجوة التوقعات الخاصة بتقرير المدقق، وكذلك تقييم أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٧٠٠) المعدل في تضييق تلك الفجوة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على (١٤٠) مستثمر في بورصة فلسطين للأوراق المالية، تمتع غالبيتهم بمستوى عال من التخصص والخبرة والتأهيل العلمي، ولتحليل البيانات تم استخدام الأسلوب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإحصائي الوصفي التحليلي المتمثل بالتكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما تم استخدام اختبار (Z) وتحليل التباين ثنائي الاتجاه في اختبار الفرضيات.

وتبين ان تقرير المدقق يتمتع بدرجه متوسطة من الاهتمام في نظر أفراد المجتمع المالي الفلسطيني، وان تطبيق معيار التدقيق الدولي (٧٠٠) المعدل له أثر إيجابي محدود في تضييق تلك الفجوة ،وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بتقرير المدقق من قبل المهتمين وخاصة المستثمر الذي يتضمن رأيه بموضوعية حول عدالة وملائمة البيانات لاتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد العمل على تضييق فجوة التوقعات من خلال المزيد من التوعية حول واجبات المدقق وخاصة حول القضايا الشائكة مثل الاستمرارية، والمسئولية عن الانحرافات والأخطاء في البيانات المالية.

٣- دراسة الغنيمي (٢٠١٦) بعنوان "دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي في ظل الأزمة المالية -العالمية – دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية الدورية الواردة في التقارير المالية المرحلية في مواجهة وعلاج مشكلة التعثر والإفلاس المالي التي يمكن ان تتعرض لها الشركات والبنوك والمؤسسات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة ووزعت على وحدة المعاينة حيث تم توزيع (٣٠) استبانة على عينة من مديري بعض الشركات والبنوك المصرية والسعودية كما تم توزيع (٣٠) استبانة على بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية والسعودية تخصص المحاسبة والمراجعة واستردت جميع الاستبانات الموزعة والبالغ عددها (٦٠) استبانة ولتحليل البيانات تم استخدام الأسلوب الإحصائي التحليلي (SPSS).

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها أن التقارير المالية المرحلية يمكن ان تستخدم بشكل فعال في مواجهة مشكلة التعثر أو الفشل المالي اذا تم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية، وكما أوصت الدراسة إلى ضرورة ان تلتزم الشركات والبنوك بأعداد التقارير المالية الدورية إلى جانب التقارير السنوية لتحقيق مزيد من الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية.

٤- دراسة العبيدي (٢٠١٦) بعنوان "العوامل التي تؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وأداء المدققين الخارجيين وطرق تضييق تلك الفجوة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ابرز العوامل التي تؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات بين أداء المدققين الخارجيين ومستخدمي المعلومات المحاسبية وإيجاد الطرق التي من شأنها ان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تضيق فجوة التوقعات مستخدمي المعلومات المحاسبية وأداء المدققين الخارجيين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة من المدققين العاملين في ديوان الرقابة المالية العراقي والمستفيدين من المعلومات المحاسبية حيث بلغ وقوامها (٦٠) شخص وتم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة بالأساليب الإحصائية الوصفية واختبار (T) للعينة الواحدة واختبار (T) للعينات المستقلة.

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها صعوبة التنسيق والاتصال بين مدققي الحسابات ومستخدمي المعلومات المحاسبية وهذه يعني ان معظم مستخدمي المعلومات المحاسبية ليس لهم دراية بالمبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق، وأوصت الدراسة بضرورة دراسة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية دوريا وإجراء التحديثات في ضوء متطلباتهم الآنية.

٥- دراسة يوسف وآخرون (٢٠١٦) بعنوان: أثر التزام المراجع بقواعد وآداب وسلوك المهنة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة - دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر عدم التزام المراجع الخارجي بقواعد وآداب وسلوك مهنة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على بعض مكاتب المراجعة في السودان وتم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة بالأساليب الإحصائية الوصفية واختبار (T) للعينة الواحدة واختبار (T) للعينات المستقلة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها الإهمال المهني وعدم الكشف عن أي دليل مادي يادي إلى حدوث فجوة التوقعات في المراجع وإبداء الراي الفني المحايد في التقارير التي لم يقوم بفحصها هو أو احد معاونيه يؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات في المراجعة، وأوصت الدراسة بضرورة وضع برنامج مراجعة فعال والالتزام به أثناء عملية المراجعة كما أوصت بضرورة طلب الإيضاحات التي تساعد في إبداء الرأي في حالة وجود غموض في الدفاتر والسجلات والمستندات.

٦- دراسة الامام وزامل (٢٠١٤) بعنوان "أثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية في أسعار الأسهم"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية في أسعار الأسهم لما لهذه المعلومات من أهمية على قرارات المستثمرين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على معامل الارتباط البسيط (صيغة بيرسن) بين المتغيرات والمصارف عينة البحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تم تحليل التقارير المالية المرحلية ل (٤) مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لعام (٢٠١٢-٢٠٠٩).

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها عدم وجود علاقة معنوية ذات أثر معنوي بين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية ومؤشرات التداول خلال مدة نشر التقارير المالية المرحلية، كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها الاهتمام بنشر الثقافة والوعي لدى المستثمرين بأهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية بوصفها احد اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون.

٧- دراسة سلطان وآخرون (٢٠١٣) بعنوان "القوائم المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والإفصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (٣٤)- دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية الأهلية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان كيفية إعداد القوائم المالية المرحلية من قبل المصارف التجارية مع توضيح الحد الأدنى لمحتوى وشكل هذه القوائم وتحديد أسس القياس والإثبات للبيانات التي تتضمنها القوائم المالية المرحلية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض عن طريق توفير البيانات اللازمة بالدقة والوقت المناسب، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للنشرات والإصدارات الرسمية، الوثائق الرسمية للمصار، الحسابات الختامية والكشوفات المالية لعينة من المصارف العاملة في إقليم كردستان العراق لعام (٢٠٠٩).

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها ضعف مستوى الاهتمام بالقوائم المالية فضلا عن عدم الالتزام الكافي بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٣٤، وأوصت الدراسة بضرورة قيام مجلس القواعد المحاسبية والرقابية في العراق بإصدار قاعدة محاسبية تتناول موضوع إعداد القوائم المالية المرحلية لتكون أساسا يعتمد عليه الأغراض إعداد هذه القوائم وبالتالي تساعد الشركات والوحدات الاقتصادية على عملية إعدادها لغرض تحقيق الهدف من إعدادها.

٢-٣-٣ الدراسات السابقة باللغة الاجنبية:

١- دراسة (٢٠١٨) Serrasqueiro &Mineiro بعنوان

Corporate risk reporting: Analysis of risk disclosures in the interim reports of public Portuguese non-financial companies

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقارير المخاطر المؤسسية: تحليل الإفصاحات عن المخاطر في التقارير المرحلية للشركات البرتغالية غير المالية العامة

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف أنماط الإفصاح التي تتبناها الشركات البرتغالية غير المالية العامة في التقارير المالية المرحلية والتحقق من مدى جودة التدقيق ، واستخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي التحليلي من خلال جمع التقارير المالية المرحلية لمجموعة من الشركات البرتغالية لعام ٢٠١٤ وتحليلها.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية لا تظهر نفس سمات التقارير المالية السنوية وهذه يعني ان الإفصاح عن المخاطر يكون اعلى في التقارير السنوية كما توصلت الدراسة إلى ان الإفصاح عن المخاطر الخاصة بالشركة لا تتأثر بحجم المدقق ومقدار أتعابه وان حجم الشركة له تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح عن المخاطر، وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات حول التقارير المالية المرحلية.

٢- دراسة Chowdhury & Shikdar (٢٠١٨) بعنوان

Reducing the Audit Expectation Gap: A Model for Bangladesh Perspective

الحد من فجوة توقع التدقيق: نموذج من منظور بنغلاديش

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تقلل من فجوة التوقعات في المراجعة وتشمل هذه العوامل فهم مهنة التدقيق، التوسع في تقرير المدقق، تنظيم مهنة التدقيق، توسيع مسؤولية المدقق، مراقبة أداء المدقق، تحسين مراقبة الجودة في شركات التدقيق، تفعيل دور لجات التدقيق وتحسين معايير التدقيق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من (٥٠) مستجيباً من بينهم ٢٠ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات تخصص محاسبة وتدقيق و١٠ محاسبيين قانونيين ممارسين للمهنة و٢٠ طالبا تخصص محاسبة، وتم تحليل ردود المستجيبين من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى ان العوامل التي تم تحديدها تقلل من فجوة التوقعات بشكل كبير وزيادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مهنة التدقيق ومراجعة الحسابات، وأوصت الدراسة بضرورة ان يكون لدى الاكاديميين والهيئات التنظيمية نظرة ثاقبة في موضوع فجوة التوقعات.

٣- دراسة Albawwat & Basah (٢٠١٥) بعنوان

Corporate Governance and Voluntary Disclosure of Interim Financial Reporting in Jordan

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي للتقارير المالية المرحلية في الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التقارير المالية المرحلية في جلب المستثمرين للاستثمار في الشركات ودور حوكمة الشركات وهيكل الملكية في تحسين الإفصاح الطوعي عن التقارير المالية المرحلية، اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي الإحصائي حيث اخذت تقارير ٧٢ شركة غير مالية مدرجة في بورصة عمان وتحليلها واشتملت عينة الدراسة من عام (٢٠٠٩-٢٠١٣).

وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان الشركات المدرجة في الأردن تمارس الإفصاح الطوعي عن أنواع عديدة من المعلومات وكما أظهرت النتائج ان حجم الشركات يؤثر أيضاً على الإفصاح في الأردن حيث ان الشركات الأكبر تكشف عن معلومات أكثر من نظيرتها الأصغر، واهم التوصيات كانت ضرورة اهتمام الباحثين في التقارير المالية المرحلية وإجراء المزيد من الدراسات حولها.

٤- دراسة (٢٠١٥) Alsharairi بعنوان

Interim Financial Reporting and Compliance with IAS 34: The Case of the Jordanian Financial Sector

التقارير المالية المرحلية والتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤: حالة القطاع المالي الأردني

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التقارير المالية المرحلية ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ من قبل الشركات العامة المدرجة في بورصة عمان وما إذا كان مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية يتأثر بمجموعة من العوامل، مثل: العمر، والقيمة السوقية، والقطاع الفرعي للشركة المفصحة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع وتحليل البيانات التقارير المالية المرحلية لـ ١٠٤ شركة مدرجة في بورصة عمّان للسنة المالية(٢٠١٢).

تظهر نتائج الدراسة أن نوع النشاط الصناعي، أو القطاع الفرعي، يرتبط بشكل كبير بمستوى الإفصاح في الشركات الأردنية المدرجة في القطاع المالي في بورصة عمان كما أظهرت النتائج ان حجم الشركة وعمرها لا يؤثر على الامتثال لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤)، وأوصت الدراسة بان يعمل منظمي سوق راس المال والأطراف الحكومية المسؤولة عن أنظمة الإبلاغ المالي على زيادة مستوى الإفصاح فمن غير المنطقي عدم وجود علاقة بين عمر الشركة وحجم رأس مال مع مستوى الإفصاح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- دراسة (٢٠١٤) Al qtaish بعنوان:

The Factors Affecting in Narrowing the Audit Expectations Gap from the Viewpoint of the Investors in Jordan

العوامل المؤثرة في تضييق فجوة توقعات التدقيق من وجهة نظر المستثمرون في الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة فجوة توقعات التدقيق وتحليل العوامل التي قد تؤثر في تضييق فجوة توقعات التدقيق من وجهة نظر المستثمرين في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت (٦٠) استبانة على عينة من المستثمرين في الأوراق المالية في الأردن وتم استرداد (٥٧) استبانة جميعها صالحة للتحليل ولتحليل ردود المجيبين تم استخدام الأسلوب الإحصائي التحليلي (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: العوامل التي تؤثر على فجوة توقعات التدقيق وهي: كفاءة المدقق ورعايته المهنية، ومسؤولية المدقق عن الأرقام المحاسبية المعتمدة، والتحقق من مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وتحسين التواصل مع مستخدمي القوائم المالية، والتزام المدقق بالنزاهة والأمانة، واستقلالية المدققين، واقترحت الدراسة عدة توصيات أهمها: ضرورة تعزيز الاتصال وتثقيف مستخدمي القوائم المالية على مهام التدقيق، ومسؤوليات وواجبات المدقق، ومسؤوليات الإدارة، وتوسيع مسؤوليات مدققي الحسابات لتلبية التوقعات المعقولة واعتماد مدقق الحسابات على تقرير المفصل للتخفيف من فجوة توقعات التدقيق.

٦- دراسة (٢٠١٤) Onulaka بعنوان

Effect of Audit Expectation Gap in Nigerian Capital Market

تأثير فجوة التوقعات التدقيق في سوق رأس المال النيجيري

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ما هي فجوة التوقعات وعلاقتها في القوائم المالية المدققة في بورصة نيجيريا للأوراق المالية وبالتحديد تشخيص أثر هذه الفجوة على حجم التداول للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة من العاملين في البورصة النيجيرية في كل من مدينتي لاغوس وابوجا وبلغ عددهم ٣٥٠ عاملا وتم استخدام مربع كاي (Q2) لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت النتائج وجود فجوة كبيرة في التوقعات حول مسؤولية المدقق في منع الغش والتدليس، وأوصت الدراسة بضرورة التحديد الدقيق لمسؤوليات المدقق وتوسيعها لتشمل المسؤولية عن اكتشاف الغش والتدليس، ضرورة زيادة تثقيف عامة مستخدمي القوائم المالية حول أهداف التدقيق وبمسؤوليات المدقق، التحقق من ان المدقق يقوم بواجباته بموضوعية وانسجاما مع المعايير الأخلاقية والمهنية من اجل زيادة مستوى موثوقية الأداء.

٧- دراسة Okafor & Otalor (٢٠١٣) بعنوان

"Narrowing the Expctation Gap in Auditing the Role of the Auditing Profession"

"تضييق فجوة التوقعات في تدقيق دور مهنة التدقيق"

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من دور مهنة التدقيق في تضيق فجوة التوقعات في عملية التدقيق في نيجيريا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة بالاعتماد على الدراسة النظرية والدراسات السابقة ووزعت على أساتذة وطلاب المحاسبة في جامعة بنين بينسون وجامعة ادهوس وجامعة امبروزالا اكبوما وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (١٣٠) استبانة وسترد (٩٤) استبانة وقد وتم تحليل ردود المجيبين باستخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي وبرنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن إعادة توضيح مفهوم دور المدققين ليكون منسجماً مع توقعات الجمهور يؤدي إلى تفهم المجتمع لمهنة التدقيق وبالتالي تضييق فجوة التوقعات، وأوصت الدراسة بالعمل على تثقيف المستخدمين للقوائم المالية حول المهنة ودور مدقق الحسابات ومسؤولياته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣-٤ ملخص الدراسات السابقة

التسلسل	اسم الباحث السنة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة	الاستفادة من الدراسة
١	رضا (٢٠١٨)	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مبادئ نظام حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات ومعرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الجزائرية عند تطبيق نظام حوكمة الشركات كما هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع فجوة التوقعات في الجزائر وأسبابها	وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ان الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات تساهم بشكل فعال في تضييق فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي المعلومات في بيئة الأعمال الجزائرية	تم الاستفادة من هذه الدراسة فيما يتعلق بالمتغير التابع وهو تضييق فجوة التوقعات
٢	عتيق وتلالوه (٢٠١٦)	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى ملائمة تقرير المدقق للوفاء باحتياجات المجتمع المالي الفلسطيني، باعتباره يعكس حجم فجوة التوقعات الخاصة بتقرير المدقق، وكذلك تقييم أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٧٠٠) المعدل في تضييق تلك الفجوة	وتبين ان تقرير المدقق يتمتع بدرجه متوسطة من الاهتمام في نظر أفراد المجتمع المالي الفلسطيني، وان تطبيق معيار التدقيق الدولي (٧٠٠) المعدل له أثر إيجابي محدود في تضييق تلك الفجوة	استفاد الباحث من هذه الدراسة على جانبين من خلال التعرف على تقييم مدى ملائمة تقرير المدقق للوفاء باحتياجات المجتمع المالي بالإضافة إلى معرفة اثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٧٠٠) المعدل في تضييق تلك الفجوة
٣	الغنيمي (٢٠١٦)	هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية الدورية الواردة في التقارير المالية المرحلية في مواجهة وعلاج مشكلة التعثر والإفلاس المالي التي يمكن ان تتعرض لها الشركات والبنوك والمؤسسات المالية	وتوصلت الدراسة العى العديد من النتائج من أهمها أن التقارير المالية المرحلية يمكن ان تستخدم بشكل فعال في مواجهة مشكلة التعثر أو الفشل المالي اذا تم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة الدور المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي، بالإضافة إلى الاستفادة من مقارنة نتائج هذه الدراسة بدراستي الحالية.
٤	العبيدي (٢٠١٦)	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ابرز العوامل التي تؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات بين أداء المدققين الخارجيين ومستخدمي المعلومات المحاسبية وايجاد الطرق التي من شانها ان تضيق فجوة التوقعات مستخدمي المعلومات المحاسبية وأداء المدققين الخارجيين	توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها صعوبة التنسيق والاتصال بين مراقبي الحسابات ومستخدمي المعلومات المحاسبية وهذه يعني ان معظم مستخدمي المعلومات المحاسبية ليس لهم دراية بالمبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق	استفادة الباحث من هذه الدراسة من خلال الاطلاع على العوامل التي تتسبب في حدوث فجوة التوقعات، كما تمت الاستفادة من بعض التوصيات.
٥	يوسف وآخرون (٢٠١٦)	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر عدم التزام المراجع الخارجي بقواعد وآداب وسلوك مهنة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة	وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها الإهمال المهني وعدم الكشف عن أي دليل مادي يادي إلى حدوث فجوة التوقعات في المراجع وابداء الراي الفني المحايد في التقارير لم يكن فحصها هو أو احد معاونيه يادي إلى حدوث فجوة التوقعات في المراجعة	استفاد الباحث من هذه الدراسة السابقة في تغطيه الاطار النظري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦	الامام وزامل (٢٠١٤)	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية في أسعار الأسهم لما لهذا المعلومات من أهمية على قرارات المستثمرين	توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها عدم وجود علاقة معنوية ذات أثر معنوي بين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية ومؤشرات التداول خلال مدة نشر التقارير المالية المرحلية	استفاد الباحث من هذه الدراسة السابقة من خلال معرفة أثر محتويات التقارير المالية المرحلية في أسعار الأسهم، بالإضافة إلى الاستفادة من بعض توصيات هذه الدراسة
٧	سلطان وآخرون (٢٠١٣)	تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية إعداد القوائم المالية المرحلية من قبل المصارف التجارية مع توضيح الحد الأدنى لمحتوى وشكل هذه القوائم وتحديد أسس القياس والإثبات للبيانات التي تتضمنها القوائم المالية المرحلية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض عن طريق توفير البيانات اللازمة بالدقة والوقت المناسب	وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها ضعف مستوى الاهتمام بالقوائم المالية فضلا عن عدم الالتزام الكافي بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٣٤	استفاد الباحث من هذه الدراسة في تغطيه الاطار النظري
٨	Serrasqueir Mineiro&o (٢٠١٨)	وتهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف انماط الإفصاح التي تتبناها الشركات البرتغالية العامة في التقارير المرحلية والتحقق من مدى جودة التدقيق الداخلي	وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية لا تظهر نفس سمات التقارير المالية السنوية وهذه يعني ان الإفصاح عن المخاطر يكون اعلى في التقارير السنوية	استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على مخاطر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية بالإضافة إلى الاستفادة من بعض توصيات هذه الدراسة
٩	Chowdhury & Shikdar (2018)	هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تقلل من فجوة التوقعات في المراجعة ونشمل هذه العوامل فهم مهنة التدقيق، التوسع في تقرير المدقق، تنظيم مهنة التدقيق، توسيع مسؤولية المدقق، مراقبة أداء المدقق، تحسين مراقبة الجودة في شركات التدقيق، تفعيل دور لجات التدقيق وتحسين معايير التدقيق	وتوصلت الدراسة إلى ان العوامل التي تم تحديدها تقلل من فجوة التوقعات بشكل كبير وزيادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مهنة التدقيق ومراجعي الحسابات	استفاد الباحث من هذه الدراسة في التأكيد على ان العوامل المذكورة في الاطار النظري لدراستي الحالية (فهم مهنة التدقيق، التوسع في تقرير المدقق الخارجي، مراقبة أداء المدقق، تفعيل دور لجان التدقيق) تحد من فجوة التوقعات.
١٠	Albawwat &Basah (٢٠١٥)	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التقارير المالية المرحلية في جلب المستثمرين للاستثمار في الشركات ودور حوكمة الشركات وهيكل الملكية في تحسين الإفصاح الطوعي عن التقارير المالية المرحلية	واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان الشركات المدرجة في الأردن تمارس الإفصاح الطوعي عن أنواع عديدة من المعلومات	استفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال المتغير التابع وهو التقارير المالية المرحلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١	Alsharairi et al. (2015)	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التقارير المالية المرحلية ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ من قبل الشركات العامة المدرجة في بورصة عمان وما إذا كان مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية يتأثر بمجموعة من العوامل، مثل: العمر، والقيمة السوقية، والقطاع الفرعي للشركة المفصحة	تظهر نتائج الدراسة أن نوع النشاط الصناعي، أو القطاع الفرعي، يرتبط بشكل كبير بمستوى الإفصاح في الشركات الأردنية المدرجة في القطاع المالي في بورصة عمان	استفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال معرفة درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن المعيار المحاسبة الدولي (٣٤).في الأردن
١٢	Al qtaish (٢٠١٤)	تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة فجوة توقعات التدقيق وتحليل العوامل التي قد تؤثر في تضييق فجوة توقعات التدقيق من وجهة نظر المستثمرين في الأردن	العوامل التي تؤثر على فجوة توقعات التدقيق وهي: كفاءة المدقق ورعايته المهنية، ومسؤولية المدقق عن الأرقام المحاسبية المعتمدة، التحقق من مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وتحسين التواصل مع مستخدمي البيانات المالية، والتزام المدقق بالنزاهة والأمانة، واستقلالية المدققين	استفاد الباحث من هذه الدراسة في تغطيه الاطار النظري.
١٣	Onulaka (2014)	هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ما هيه فجوة التوقعات وعلاقتها مع القوائم المالية المدققة في بورصة نيجيريا للأوراق المالية وبالتحديد تشخيص أثر هذه الفجوة على حجم التداول للأوراق المالية	أظهرت النتائج وجود فجوة كبيرة في التوقعات حول مسؤولية المدقق عن منع الغش والتدليس	استفاد الباحث من هذه الدراسة فيما يتعلق بالمتغير المستقل وهو تضييق فجوة التوقعات
١٤	Okafor& Otalor (٢٠١٣)	هدفت الدراسة إلى التأكد من دور مهنة التدقيق في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق	وتوصل الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن إعادة توضيح مفهوم دور المدققين ليكون منسجماً مع توقعات الجمهور يؤدي إلى تفهم المجتمع لمهنة التدقيق وبالتالي تضييق فجوة التوقعات	استفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على دور مهنة التدقيق في تضييق فجوة التوقعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣-٥ أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة بشكل عام

من خلال عملية تحليل الدراسات السابقة (العربية والاجنبية) تم لاستفادة من هذه الدراسات من خلال:

١. المساهمة في بناء وتعزيز الخلفية النظرية للباحث حول موضوع الدراسة، كما ساهمت في بناء الاطار النظري للدراسة.
٢. المساهمة في تحديد محاور الدراسة ومنهجيها وتوجيه الباحث للوسائل الأمثل للوصول إلى النتائج المرجوة.
٣. المساهمة في بتصميم اداة الدراسة (الاستبانة) وتحديد المتغيرات والأبعاد التي سيتم تغطيتها وتسليط الضوء عليها.
٤. ربط نتائج الدراسة الحالية بنتائج هذه الدراسات.

٢-٣-٦ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بما يلي:

١- ركزت الدراسة الحالية على التعرف على طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية كمتغير مستقل وتضييق فجوة التوقعات كمتغير تابع؛ حيث أنها سوف تدرس مدى اهتمام البنوك التجارية بالإفصاح عن التقارير المالية المرحلية وأثرها في تضييق فجوة التوقعات.
٢- تمييز الدراسة الحالية بأنها اختارت المحاسبين القانونيين في الأردن كعينة دراسة.
٣- تتميز الدراسة الحالية بأنها الأولى (حسب علم الباحث) التي تستهدف دراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في القطاع البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
منهجية الدراسة

٣-١ التمهيد

٣-٢ منهجية الدراسة

٣-٣ مصادر البيانات.

٣-٤ أداة الدراسة.

٣-٥ مجتمع وعينة الدراسة.

٣-٦ أساليب تحليل البيانات.

٣-٧ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة.

٣-٨ الخصائص الشخصية لعينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-١ التمهيد

يأتي هذا الفصل لتوضيح المنهجية المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال التعرف على مصادر البيانات، والتعريف بأداة الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، كما تتضمن الاختبارات الخاصة بالأداة للتأكد من صدقها وثباتها، بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة عند تحليل البيانات اختبار الفرضيات.

٣-٢ منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الارتباطية التي تهدف إلى التعرف على طبيعة العلاقة والتأثير بين متغيري الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية وتضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية، حيث تم استخدام الأسلوب الوصفي لوصف المعلومات العامة للمستخدمين من خلال تحويل البيانات غير الكمية إلى كمية قابلة للقياس، وذلك باستخدام إستبانة تم تصميمها خصيصاً لخدمة أغراض وتوجهات الدراسة، وبما يتناسب مع الفرضيات التي تم اعتمادها من قبل الباحث، وللقيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة تم اعتماد مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) الذي يقابله مستوى ثقة (٠,٩٥) لتفسير نتائج الاختبارات.

٣-٣ مصادر البيانات

لغرض تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما: المصادر الثانوية، والمصادر الأولية، وكما يلي:

١. **المصادر الثانوية**: وهي مصادر البيانات والمعلومات المتاحة تم الحصول عليها من المصادر المكتبية، ومراجعة الأدبية من الدراسات السابقة، وذلك لوضع الأسس العلمية وإثراء الإطار النظري للدراسة، وتمثلت هذه البيانات بما يلي:

- المراجع والكتب العلمية ذات العلاقة بموضوعات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية وتضييق فجوة التوقعات.
- معايير المحاسبة الدولية، وخاصة معيار رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية.
- التقارير الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة التي تخص موضوع الدراسة الحالية.
- المعلومات المتوفرة على مختلف المواقع الإلكترونية وشبكة الإنترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر الأولية: قام الباحث بتصميم نموذج من الاستبانة استناداً لمعيار المحاسبة رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية بحيث تغطي كافة متغيرات الدراسة للحصول على البيانات الأولية التي تقيس أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، وتوزيعها على وحدة المعاينة من خلال الباحث شخصياً.

٣-٤ أداة الدراسة

استناداً لمعيار المحاسبة رقم (٣٤) "التقارير المالية المرحلية" قام الباحث بتصميم أداة الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة، واشتملت على المتغيرات المستقلة والتابعة، كما هي موضحة بالملحق رقم (١)، وتكونت من:

أولاً: المعلومات العامة: يتعلق بالبيانات الشخصية للمستجيبين عينة الدراسة، واحتوى على المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والخبرة العملية، بالإضافة إلى الشهادات المهنية التي حصل عليها مدققي الحسابات القانونيين وحدة المعاينة، ويهدف هذا القسم إلى التعرف على قدرة وحدة المعاينة بالإجابة على بنود فقرات الاستبانة.

ثانياً: متغيرات الدراسة: ويتعلق هذا القسم بجمع المعلومات من المستجيبين عن متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والتي تهدف إلى التعرف على أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، واحتوى هذا الجزء على (٤٤) فقرة موزعة على مجالين، كما يلي:

المجال الأول: يتعلق بقياس المتغير المستقل " الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية" واحتوى على (٢٨) فقرة موزعة على أبعاد المتغير المستقل كما يلي:

- البعد الأول: محتويات التقارير المالية المرحلية: وتم قياسه من خلال (٦) فقرات.
- البعد الثاني: شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية: وتم قياسه من خلال (٦) فقرات.
- البعد الثالث: الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها: وتم قياسه من خلال (٤) فقرات.
- البعد الرابع: الإيضاحات التفسيرية المختارة في التقارير المالية المرحلية: وتم قياسه من خلال (٦) فقرات.
- البعد الخامس: الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية: وتم قياسه من خلال (٦) فقرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال الثاني: يتعلق بقياس المتغير التابع "تضييق فجوة التوقعات" وتم قياسه من خلال (١٦) فقرة.

ولتسهيل الإجابة على فقرات الاستبانة استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي، والذي يتكون من خمس درجات، كما يلي: درجة (٥) تقيس درجة "موافقة بشدة"، درجة (٤) وتقيس درجة "موافق"، درجة (٣) وتقيس درجة "موافق بدرجة متوسطة"، درجة (٢) وتقيس درجة "غير موافق"، درجة (١) وتقيس درجة "غير موافق بشدة"، ويساعد هذا المقياس إلى تحويل البيانات غير الكمية إلى كمية قابلة للقياس، ولتفسير الأوساط الحسابية لإجابات المستجيبين عينة الدراسة على فقرات متغيرات أنموذج الدراسة، وتحديد درجة أهميتها فقد تم استخدام المعيار الإحصائي الذي يقوم على تقسيم الأوساط الحسابية إلى ثلاثة فئات، وهي: "منخفض، متوسط، مرتفع" وذلك بناء على المعادلة التالية(شريف،٢٠١٥):

طول الفئة = (أعلى قيمة في مقياس ليكرت الخماسي – ادنى قيمة في مقياس ليكرت الخماسي)/ عدد الفئات

وبناء على هذه المعادلة تكون النتيجة كما يلي:

= (٥-١) /٣ = ١,٣٣

ومنها فإن الفئات تكون:

- مستوى موافقة منخفض: للأوساط الحسابية التي تقع بين (١ - ٢,٣٣).
- مستوى موافقة متوسط: للأوساط الحسابية التي تقع بين (٢,٣٤ - ٣,٦٦).
- مستوى موافقة مرتفع: للأوساط الحسابية التي تقع بين (٣,٦٧ - ٥).

٣-٥ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة جميع المحاسبين القانونيين العاملين في شركات التدقيق التي تقوم بتدقيق الحسابات المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث بلغ عدد البنوك التجارية (١٣) بنك تجاري (هيئة الأوراق المالية، ٢٠١٨) يقوم على تدقيقها (٤) شركات تدقيق كبرى وهي: ارسنت ويونغ (EY)، شركة القواسمي وشركاه (KPMG)، ديلويت اند توش (الشرق الاوسط)، برايس وتر هاوس كوبرز (PWC) وتعتبر هذه الشركات أكبر اربع شركات مهنية في العالم (Big4)، ومن واقع التقارير المالية المرحلية للبنوك في الربع الأول، والثاني، والثالث من عام ٢٠١٨ تبين أن هناك شركة تدقيق واحدة لكل بنك، والآتي يوضح أسماء البنوك التجارية والشركات التي تدقق عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)
أسماء البنوك التجارية والشركات التي تدقق عليها

الرقم	اسم البنك	اسم شركة التدقيق
١	بنك العربي	ارسنت ويونغ (EY)
٢	بنك الأردن	شركة القواسمي وشركاه (KPMG)
٣	بنك القاهرة عمان	ديلويت اند توش(الشرق الاوسط)
٤	البنك المال الأردني	برايس وتر هاوس كوبرز (PWC)
٥	بنك الأهلي الأردني	ارسنت ويونغ(EY)
٦	بنك التجاري الأردني	ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)
٧	البنك الأردني الكويتي	ابرايس وتر هاوس كوبرز(PWC)
٨	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	ديلويت اند توش (الشرق الاوسط)
٩	بنك الاستثمار العربي الأردني	ارنست ويونغ (EY)
١٠	بنك الاستثماري	برايس وتر هاوس كوبرز (PWC)
١١	بنك سويستة جنرال - الأردن	ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)
١٢	بنك الاتحاد	ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)
١٣	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردنية	ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تصنيف دليل البنوك التجارية الاردنية الصادر عن البنك المركزي الاردني

أما فيما يتعلق بوحدة المعاينة، فقد قام الباحث بتوزيع الاستبانات على شركات التدقيق بواقع(٥) استبانات لكل بنك تقوم بتدقيقه(انظر للجدول رقم٢)، عليه تكون عينة الدراسة مكونة من (٦٥) مدقق حسابات، وزعت عليهم استبانة الدراسة بواسطة الباحث، واسترد منها (٥١) استب+انة أي ما نسبته (٧٨%) من عدد الاستبانات الموزعة على المدققين، وبعد مراجعة الاستبانات المستردة للتأكد من صلاحيتها وجد أن هناك (٥) استبانات غير مكتمل تعبئتها تم استبعادها، وبهذا تكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٤٦) استبانة بنسبة (٧١%) من الاستبانات الموزعة، والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة والاستبانات الصالحة للتحليل

اسم شركة التدقيق	عدد البنوك التي تقوم بتدقيقها	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة		الاستبانات الصالحة	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة
ارسنت ويونغ (EY)	٣	١٥	١٣	٠,٨٧	١٢	٠,٨٠
شركة القواسمي وشركاه (KPMG)	١	٥	٤	٠,٨٠	٤	٠,٨٠
ديلويت اند توش (الشرق الاوسط)	٦	٣٠	٢٢	٠,٧٣	١٩	٠,٦٣
برايس وتر هاوس كوبرز (PWC)	٣	١٥	١٢	٠,٨٠	١١	٠,٧٣
المجموع	**١٣**	**٦٥**	**٥١**	**٠,٧٨**	**٤٦**	**٠,٧١**

المصدر: من إعداد الباحث

٣-٦ أساليب تحليل البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها، قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، وذلك بعد إدخال البيانات إلى جهاز الحاسب في برنامج الحُزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وهو برنامج ملائم لتحليل البيانات واختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة، وبشكل دقيق تم استخدام الأساليب التالية:

١. أساليب الإحصاء الوصفي: استخدام التكرارات، والنسب المئويَّة لوصف خصائص المستجوبين عينة الدراسة، واستخدام الأوساط الحسابية لمعرفة مستوى موافقة المستجيبين على كل فقرة من فقرات الاستبانة بشكل منفرة، والمجال بشكل إجمالي، بالإضافة إلى استخدام الانحراف المعياري لمعرفة انحرافات إجابات المستجيبين عن وسطها الحسابي.

٢. اختبار بيرسون للارتباط، واستخدم هذا الاختبار لمعرفة مستوى الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، واعتماد الفقرات إلى لها قيم ارتباط مع البعد تزيد عن (٣٠%)، كما تم اختبار بيرسون للارتباط للتأكد من عدم وجود ارتباطات تبادلية عالية بين المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة.

٣. معامل كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach): واستخدم هذا الاختبار للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والحصول على نتائج متقاربة إذا تم إعادة الدراسة على نفس الأشخاص وفي نفس الظروف.

٤. اختبار التوزيع الطبيعي: وذلك باستخدام اختبار الالتواء (skewness)، واختبار كولمجروف–سميرنوف (K–S) التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد: استخدم هذا الاختبار لاختبار فرضيات الدراسة للتعرف على أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية بأبعاده على تضييق فجوة التوقعات.

٣-٧ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من مصداقية أداة الدراسة المستخدمة، للتأكد من أن الأداة تقيس فعلاً ما ينبغي قياسه، وأنها تتسم بالصدق الظاهري وصدق المحتوى والثبات في نتائجها، لذلك لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات الضرورية للتحقق من ذلك، وفيما يلي نتائج هذه الاختبارات:

٣-٧-١ صدق أداة الدراسة

ويقصد بصدق أداة الدراسة التأكد من أن العبارات التي تحتويها يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة، وذات علاقة بمشكلة الدراسة، حيث قام الباحث لتحقيق ذلك على مرحلتين:

المرحلة الأول: بعد تصميم أداة الدراسة بصورتها الأولية تم عرضها على مجموعة من المختصين في مجال الدراسة في الجامعات الأردنية وعددهم (١٦) أشخاص (انظر الملحق رقم ٢)، للتأكد من وضوحها، وسلامة فقراتها، ودقتها، ومدى انتماء الفقرات للبعد الذي يقيسه، طلب منهم قراءة الفقرات بعناية وإجراء أي تعديل أو حذف أو إضافة سعياً للوصول بالأداة إلى المستوى الذي يسمح بتطبيقها على عينة الدراسة، وتم تعديل فقرات أداة الدراسة حسب التعديلات المقترحة من المحكمين، ثم تم عرضها مرة أخرى على المشرف للتأكد من صدقها واعتمادها بالشكل النهائي من أن يتم توزيعها على وحدة المعاينة.

المرحلة الثانية: التأكد من صدق المحتوى لأداة الدراسة والذي يقصد به درجة تمثيل فقرات كل بعد من أبعاد الدِّراسة للمجال الذي تنتمي إليه، وتم استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون (Pearson Coefficient of Correlation)، والإبقاء على الفقرات التي تزيد العلاقات لها عن (٣٠%) عند مستوى (٠,٠٥) (Sekaran & Bougie, 2015) والجدول رقم (٣) يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٣)

قيم معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق المحتوى لفقرات أبعاد الدراسة

البعد / الفقرة	محتويات التقارير المالية	شكل ومحتوى البيانات المالية	فترات تقديم التقارير المالية	الإيضاحات التفسيرية المختارة	الاعتراف والقياس	تضييق فجوة التوقعات
١	**٠,٣٩٥	**٠,٣٩٧	**٠,٧٠٧	**٠,٧٥٩	**٠,٥٣٠	**٠,٦٢٩
٢	**٠,٤٧٣	**٠,٦٢٤	**٠,٥٩٩	**٠,٥٨٢	**٠,٤٢٩	**٠,٣٦٧
٣	**٠,٤٠٩	**٠,٦٤٠	**٠,٥٧٨	**٠,٧٨٧	**٠,٥٨٤	**٠,٤١٥
٤	**٠,٥٦٤	**٠,٦٢٣	**٠,٤٩٤	**٠,٧٦٨	**٠,٦٢١	**٠,٤٠١
٥	**٠,٥٨٠	**٠,٥٢٧		**٠,٦٩٦	**٠,٧٧٧	**٠,٤٠٢
٦	**٠,٦٩٢	**٠,٦٠٨		**٠,٥٧٠	**٠,٦١٨	**٠,٥٥٥
٧						**٠,٥٩١
٨						**٠,٤٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩						**٠,٦١٢
١٠						**٠,٥٢٨
١١						**٠,٣٧٤
١٢						**٠,٤٢٠
١٣						**٠,٥٨١
١٤						**٠,٥١٨
١٥						**٠,٥٧٢
١٦						**٠,٦٩٦

المصدر: إعداد الباحث (مخرجات SPSS). Correlation is significant at the 0.01 level

يبين الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط كانت مقبولة وهي أكبر من (٣٠%) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) مما يبين أن الفقرات تقيس البعد الذي تنتمي إليه، وان أداة الدراسة تتمتع بصدق المحتوى.

أما فيما يتعلق بقياس صدق المحتوى لأبعاد الدراسة، فقد تم حساب معاملات ارتباط بين كل البعد والدرجة الكلية للأداة، الإبقاء على الأبعاد التي تزيد العلاقات لها عن (٣٠%) عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) (Sekaran & Bougie, 2015) والجدول رقم (٤) يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٤)

قيم معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق المحتوى أبعاد الدراسة

المجال	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية	محتويات التقارير المالية المرحلية	٠.٦٢٤	٠,٠٠٠
	شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية	٠.٥٩٢	٠,٠٠٠
	فترات تقديم التقارير المالية المرحلية	٠.٥٠٧	٠,٠٠٠
	الإيضاحات التفسيرية المختارة	٠,٨٣١	٠,٠٠٠
	الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية	٠.٦٣٩	٠,٠٠٠
تضييق فجوة التوقعات		٠,٦٣٦	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث (مخرجات برنامج (SPSS)). Correlation is significant at the 0.01 level

يبين الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط كانت مقبولة وهي أكبر من (٣٠%) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) مما يبين أن أبعاد الدراسة تقيس المجال الذي تنتمي إليه، وان الأداة تتمتع بصدق المحتوى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٧-٢ ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الأداة مدى الاستقرار والتوافق والاتساق في النتائج عند إعادة الدراسة مره أخرى باستخدام الأداة نفسها على نفس الأفراد في ظل الظروف المتشابهة، للتأكد من ذلك تم تطبيق اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) على أبعاد ومجالات الدراسة والأداة ككل، وان القرار الإحصائي لهذا الاختبار من الناحية التطبيقية للعلوم والإنسانية يعتبر مقبول عند (Alpha ≥0.70) (Sekaran, Bougie 2015)، والجدول رقم (٥) يبين نتائج ثبات أداة الدراسة.

الجدول رقم (٥)

معاملات الثبات الداخلي لكل بعد من أبعاد مجالات أداة الدراسة وللأداة ككل

الرقم	المجال	البعد	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
١	الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية	محتويات التقارير المالية المرحلية	٦	٠,٧٥١
		شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية	٦	٠,٧٧٩
		فترات تقديم التقارير المالية المرحلية	٤	٠,٧٩١
		الإيضاحات التفسيرية المختارة	٦	٠,٧٧٠
		الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية	٦	٠,٧٩٥
		الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية ككل	**٢٨**	**٠,٨٤٢**
٢	**تضييق فجوة التوقعات**		١٦	٠,٨٣٦
	الأداة		**٤٤**	**٠,٨٩٨**

المصدر: إعداد الباحث (مخرجات SPSS).

تظهر النتائج في الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات تراوحت بين (٠,٧٥١- ٠.٨٤٢) وحسب المعيار الإحصائي (Alpha ≥0.70) تعتبر قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض التطبيق، كما بلغت للأداة ككل (٠,٨٩٨)، مما يعني أن أداة الدراسة تتمتع مصداقية بالثبات.

٣-٨ الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة البالغة (٤٦) محاسب قانوني حسب المتغيرات الشخصية، وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٦)
توزيع عينة الدراسة العينة تبعا للمتغيرات الشخصية

المعلومات العامة	المتغير	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	30	65.22
	ماجستير	14	30.43
	دكتوراه	2	4.35
التخصص العلمي	محاسبة	31	67.39
	علوم مالية ومصرفية	8	17.39
	إدارة أعمال	٤	8.70
	أخرى	٣	6.52
الخبرة العملية	أقل من ٥ سنوات	9	19.57
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	13	28.26
	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سن	9	19.57
	١٥ سنة فأكثر	15	32.61
الشهادات المهنية (يمكن اختيار أكثر من شهادة)	لا يحمل شهادة مهنية غير JCPA	25	٥٤,٣٥
	CPA	١٦	٣٤,٧٨
	CMA	٥	١٠,٨٧
المجموع العينة		**٤٦**	**١٠٠,٠**

المصدر: من إعداد الباحث (مخرجات SPSS).

يلاحظ من الجدول ما يلي:

– أن غالبية أفراد وحدة المعاينة من المحاسبين القانونيين كانت تحمل مؤهل علمي "بكالوريوس" وبنسبة (٦٥,٢٢%)، ثم حملة المؤهل العلمي "ماجستير" نسبته (٣٠,٤٣%)، بينما حمل المؤهل العلمي "دكتوراه" فقد بلغت نسبتهم (٤,٣٥%) من أفراد العينة، وخلت وحدة المعاينة من حملة المؤهل العلمي "دبلوم متوسط"، وهذا يبين اهتمام شركات التدقيق الكبرى (Big4)على تعيين حملة المؤهلات العلمية بكالوريوس فأكثر، بالرغم من اشتراط قانون تنظيم مهنة المحاسبة في الأردن على أن يكون مدقق الحسابات حاصل على شهادة جامعية، أو شهادة دبلوم متوسط، كما يبين أيضا بان أفراد وحدة المعاينة لديهم القدرة على الإجابة على فقرات الاستبانة بكل دقة لما يتمتعون به من مستوى علمي جيد وخبرات عالية في مجال التدقيق.

– أن المحاسبين القانونيين وحدة المعاينة توزعوا على سلم التخصصات العملية الموضوعة في الاستبانة، فكان غالبيتهم يحملون تخصص "محاسبة" بنسبه (٦٧,٣٩%) من وحدة المعاينة، ثم تلاها تخصص "علوم المالية والمصرفية" بنسبة (١٧,٣٩%) من وحدة المعاينة، وفي الرتبة الثالثة جاء حملة تخصص "إدارة الأعمال" بنسبة (٨,٧٠%) من أفراد وحدة المعاينة، بينما تبين أن هناك (٦,٥٢%) من أفراد وحدة المعاينة ليس لديهم أي تخصصات ضمن السلم التخصصات الموجود في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الاستبانة وكانت تخصصاتهم نظم معلومات محاسبية واقتصاد، ويرى الباحث بان هذه النتيجة تتفق مع قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الأردن الذي اشترط أن يكون المحاسب القانوني تخصص محاسبة، أو أي من التخصصات ذات العلاقة بالمهنة، كما يرى الباحث أن حمله هذه التخصصات لديهم القدرة بالإجابة على فقرات الاستبانة بكل دقة نظرا لقرب تخصصاتهم من موضوع الدراسة.

– يتمتع المحاسبين القانونيين وحدة المعاينة بالخبرات العالية، حيث تمثلت نسبة المحاسبين القانونيين ممن يتمتعون بخبرة من "١٥ سنة فأكثر" (٣٢,٦١%) من وحدة المعاينة، ثم تلاها أصحاب الخبرات "من٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات" وبنسبة (٢٨,٢٦%)، وأن نسبة وحدة المعاينة ذوات الخبرات (من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة) مثلت ما بنسبة (١٩,٥٧%) وكذلك بنسبة متشابهة حصلت حملت الخبرات "أقل من ٥ سنوات". ويرى الباحث بان وحدة المعاينة وبناء على خبراتهم العالية ومؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم قادرين بالإجابة على فقرات الاستبانة بكل موضوعية ودقة وقادرة على تحديد أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات.

– أما الشهادات المهنية للمحاسبين القانونيين وحدة المعاينة فقد تبين بان جميع افراد وحدة المعاينة يحملون شهادة مهنية أردنية (JCPA)، وهذا يتفق مع قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الأردن والذي اشترط الحصول عليها لممارسة مهنة التدقيق، وتعتبر من الشهادات المهنية المعترف بها من الهيئة العليا للمحاسبة القانونية الأردنية. كما أظهرت النتائج أن هناك (٥٤,٣٥) من افراد وحدة المعاينة لا يحملون شهادة مهنية غير(JCPA) ، وان (٣٤,٧٨%) من أفراد وحدة المعاينة يحملون شهادة مهنية أمريكية (CPA) بالإضافة إلى الشهادة المهنية الأردنية، وان هناك أيضا (١٠,٨٧%) من افراد وحدة المعاينة يحملون شهادة مهنية (CMA)، ويرى الباحث بان المحاسبين القانونيين العاملين في شركات التدقيق التي تدقق حسابات البنوك التجارية الأردنية على مستوى عالي من والكفاءات العلمية والمهنية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
تحليل البيانات ومناقشة النتائج

٤-١ تمهيد

٤-٢ نتائج اختبار التحليل الوصفي.

٤-٢-١ النتائج المتعلقة بالإفصاح عن التقارير المالية المرحلية.

٤-٢-٢ النتائج المتعلقة بتضييق فجوة التوقعات.

٤-٣ اختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-١ تمهيد

يعرض الفصل نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، حيث تم عرض نتائج الدراسة ضمن مرحلتين، المرحلة الأولى تتضمن عرضاً لنتائج التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، والمرحلة الثانية تتضمن تعرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

٤-٢ نتائج اختبارات التحليل الوصفي

٤-٢-١ نتائج التحليل الوصفي المتعلقة بمتغيرات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية في البنوك التجارية الأردنية.

الجدول رقم (٧)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على أبعاد الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الرتبة	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإفصاح
١	١	محتويات التقارير المالية المرحلية	4.37	0.31	مرتفع
٣	٢	فترات تقديم التقارير المالية المرحلية	4.10	0.30	مرتفع
٥	٣	الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية	4.04	0.35	مرتفع
٤	٤	الإيضاحات التفسيرية المختارة	4.02	0.51	مرتفع
٢	٥	شكل محتوى البيانات المالية المرحلية	4.01	0.30	مرتفع
الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية			**٤,١١**	**٠,٢٣**	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث (مخرجات SPSS).

باستعراض ترتيب الأوساط الحسابية لأبعاد الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية تبين بأنها كانت مرتفعة وتراوحت بين (٤,٣٧-٤,٠١)، وان الانحراف المعياري للفقرات كان منخفض وتراوح بين (٠,٣٠-٥١.٠) مما يبين تقارب درجات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية في البنوك التجارية الأردنية، ويبين ايضا التزام البنوك التجارية الاردنية بمعايير المحاسبة الدولية. وجاء في الرتبة الأولى بُعد "محتويات التقارير المالية المرحلية" بمتوسط حسابي بلغ (٣٧.٤)، والذي يعتبر أساس الإفصاح في التقارير المالية المرحلية، وفي الرتبة الثانية جاء بُعد "فترات تقديم التقارير المالية المرحلية" بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٠)، وفي الرتبة الثالثة بُعد "الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٤)، وفي الرتبة الرابعة بعُد "الإيضاحات التفسيرية المختارة" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٢)، وفي الرتبة الأخيرة بُعد "شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية" بمتوسط حسابي (٤,٠١) وبدرجة إفصاح عالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي، أن نسبة متوسط الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (٤,١١)، وبانحراف معياري منخفض (٠,٢٣)، ويفسر الباحث ذلك لوجود رقابة شديدة على البنوك التجارية الأردنية من قبل البنك المركزي الأردني والذي ألزم البنوك بتعليمات الحاكمية المؤسسية لعام ٢٠١٦، حيث جاء في المادة (٢١) "على مجالس الإدارة وضع أسس لتحقيق التواصل مع أصحاب المصالح من خلال الإفصاح المرحلي وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك، وإصدار التقارير المالية المرحلية ربع سنوية"، مما يساعد ذلك على توفير المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد هذه المعلومات قيمتها، كما ألزمت المادة (٢٢) "الإفصاح والشفافية" البنوك "بالتأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)"، ومنها معيار المحاسبة رقم (٣٤) "التقارير المالية المرحلية"، ومن هنا نجد بان البنوك ملتزمة بان تكون التقارير المرحلية تضمن لأصحاب المصالح الاطلاع على نتائج الوضع المالي في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، كم يعزو الباحث هذه النتيجة إلى كفاءة دوائر الامتثال في البنوك والتي تعمل على التحقق من امتثال البنك للسياسات البنك المركزي والمعايير الدولية.

ولمعرفة درجات الإفصاح لفقرات أبعاد الدراسة بشكل تفصيلي قام الباحث باستخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين الأردنيين العاملين في شركات التدقيق التي تدقق حسابات البنوك التجارية الأردنية بشكل منفرد ولكل بعد، وذلك على النحو التالي:

١. محتويات التقارير المالية المرحلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨)
الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات محتويات التقارير المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الرتبة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإفصاح
١	١	قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة المالية المرحلية.	4.70	0.55	مرتفع
٢	٢	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل لأخر الفترة.	4.67	0.52	مرتفع
٤	٣	الإفصاح عن التدفق النقدي للفترة المالية المرحلية.	4.57	0.50	مرتفع
٥	٤	مقارنة التقارير المالية المرحلية الفترة الحالية مع نفس الفترة للسنة السابقة.	4.41	0.69	مرتفع
٦	٥	إيضاحات تشمل ملخص السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.	4.39	0.61	مرتفع
٣	٦	قائمة التغير في حقوق الملكية للفترة المرحلية.	3.48	0.66	متوسط
محتويات التقارير المالية المرحلية			**٤,٣٧**	**٠,٣١**	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث (مخرجات SPSS).

باستعراض ترتيب الأوساط الحسابية لفقرات بُعد محتويات التقارير المالية المرحلية تبين بأنها كانت مرتفعة لجميع الفقرات، باستثناء الفقرة رقم (٣) كانت متوسطة، تراوحت الأوساط بين (٣,٤٨-٤,٧٠)، وان الانحراف المعياري للفقرات كان منخفض وتراوح بين (٠,٥٠-٠,٦٩) وهذا يبين تقارب درجات الإفصاح عن محتويات التقارير المالية المرحلية في البنوك التجارية الأردنية. وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (١) والتي تنص على احتواء التقارير المرحلية على " قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة المالية المرحلية" بمتوسط بلغ (٤,٧٠) وتعتبر هذه القائمة أساس الإفصاح لبيان الوضع المالي للبنك، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (٢) والتي تنص على احتواء التقارير المرحلية على "بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل لأخر الفترة" بمتوسط بلغ (٤,٦٧)، وفي الرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "الإفصاح عن التدفق النقدي للفترة المالية المرحلية" بمتوسط بلغ (٤,٥٧)، ويرى الباحث بان الفقرات السابقة التي حصلت على اعلي المتوسطات هي القوائم الأساسية التي ركز عليها معيار رقم (٣٤)، وتعتبر الأساس لعمليات الإفصاح المناسبة. كما حصلت الفقرة رقم (٣) على ادني الأوساط وبمستوى إفصاح متوسط والتي تنص على احتواء التقارير المرحلية على "قائمة التغير في حقوق الملكية للفترة المرحلية" بمتوسط بلغ (٣,٤٨) مما يبين بان اهتمام البنوك التجارية كان منصب على قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، والتدفقات النقدية الإيضاحات الخاصة بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي، أن نسبة متوسط الإفصاح عن محتويات التقارير المالية المرحلية في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (٤,٣٧)، وبانحراف معياري منخفض (٠,٣١)، ويفسر الباحث ذلك بان البنوك تدرك أهمية الإفصاح عن جميع ما هو مطلوب لمستخدمي التقارير المالية في محتواها من قوائم مالية وإيضاحات وتعتبرها من أهم الإفصاحات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية، كما يبين التزام البنوك بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار رقم (٣٤) وأن البيانات المالية في التقارير المالية المرحلية تتوافق بالشكل والمحتوى مع تلك القوائم حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الخاص بالإفصاح عن مجموعة الكاملة من القوائم المالية، وتدرك البنوك بأن إصدار القوائم المالية المرحلية بشكل دوري ولفترات قصيرة خلال السنة المالية تزيد من إدراك المستثمرين والمودعين وغيرهم من مستخدم التقارير المالية لفهم الأحداث والظواهر الاقتصادية التي طرأت وتزيد من واقعية المعلومات المحاسبية الإيضاحات المتعلقة بها.

تختلف هذه الدراسة مع دراسة الامام وزامل(٢٠١٤)،التي لخصت بعدم وجود علاقة معنوية بين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية ومؤشرات التداول خلال مدة نشر التقارير المالية المرحلية.

٢. شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية

جدول رقم (٩)
الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات شكل ومحتوى البيانات المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الرتبة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإفصاح
٢	١	إذا قام البنك بنشر مجموعة مختصرة من البيانات المالية فان هذه البيانات تشمل كحد ادني العناوين والمجاميع الفرعية ولإيضاحات التوضيحية المختارة تتضمن احدث بياناته المالية المرحلية.	4.43	0.58	مرتفع
١	٢	إذا نشر البنك مجموعة كاملة من البيانات المالية المرحلية فان شكل ومحتوى هذه البيانات يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الخاص بمجموعة كاملة من البيانات المالية.	4.37	0.74	مرتفع
٥	٣	إعداد البيان المالي المرحلي على أساس موحد اذا كانت احدث البيانات المالية السنوية معدة على أساس موحد.	4.20	0.69	مرتفع
٦	٤	إرشادات تخص هيكل البيانات المالية وطرق عرض (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية).	3.93	0.61	مرتفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤	٥	عرض حصة الأسهم الإجمالية أو السهم الواحد من أرباح أو خسارة الفترة المالية المرحلية.	3.59	0.62	متوسط
٣	٦	إدخال بنود أو إيضاحات إضافية إذا كان حذفها يجعل البيانات المالية المختصرة مظللة.	3.54	0.62	متوسط
شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية			٤,٠١	٠,٣٠	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث (مخرجات SPSS).

باستعراض ترتيب الأوساط الحسابية لفقرات بُعد شكل محتوى البيانات المالية المرحلية تبين بأنها مرتفعة لجميع الفقرات، باستثناء الفقرتين رقم (٤، ٣) كانت متوسطة الإفصاح، تراوحت بين (٣,٥٤-٤,٤٣)، وان الانحراف المعياري للفقرات كان منخفض وتراوح بين (٠,٥٨-٠,٧٤) وهذا يبين تقارب درجات الإفصاح عن محتويات البيانات المالية المرحلية في البنوك التجارية الأردنية. وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (٢) والتي تنص "إذا قام البنك بنشر مجموعة مختصرة من البيانات المالية فان هذه البيانات تشمل كحد ادني العناوين والمجاميع الفرعية ولإيضاحات التوضيحية المختارة تتضمن احدث بياناته المالية المرحلية" بمتوسط بلغ (٤.٤٣) ويبين ذلك بان البنوك تركز على أن تكون محتويات البيانات شاملة لكل ما هو مطلوب لمستخدمي هذه البيانات حتى لو تم عرضها بشكل مختصر، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على "إذا نشر البنك مجموعة كاملة من البيانات المالية المرحلية فان شكل ومحتوى هذه البيانات يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الخاص بمجموعة كاملة من البيانات المالية" بمتوسط بلغ (٤,٣٧). بينما حصلت الفقرة رقم (٣) على ادني الأوساط وبمستوى إفصاح متوسط والتي تنص على "إدخال بنود أو إيضاحات إضافية إذا كان حذفها يجعل القوائم المالية المختصرة مظللة" بمتوسط بلغ (٣,٥٤) مما يبين بان اهتمام البنوك التجارية بان تكون الإفصاحات كاملة دون حذف أو تضليل بحيث تشمل كافة الإيضاحات الإضافية المطلوبة لمستخدم هذه البيانات.

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي، أن نسبة متوسط الإفصاح عن محتويات البيانات المالية المرحلية في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (٤,٠١)، وبانحراف معياري منخفض (٠,٣٠)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إدراك البنوك التجارية بأهمية جودة محتوى البيانات المالية المرحلية لمستخدميها بحيث تكون متكاملة تشمل كحد ادني العناوين والمجاميع الفرعية ولإيضاحات التوضيحية المختارة تتضمن بيانات المالية المرحلية حديثة تتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الخاص بمجموعة كاملة من البيانات المالية مما يجعلها مفيدة لمستخدميها وتتوفر فيها الجودة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويمكن الاعتماد عليه بتحسن قدرة المستثمرين، والدائنين، وغيرهم من مستخدميها على فهم قدرة البنك على توليد الأرباح والتدفقات النقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها

جدول رقم (١٠)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الرتبة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإفصاح
١	١	قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة المرحلية الحالية وقائمة المركز المالي مقارنة كما في نهاية الفترة المرحلية السابقة.	4.35	0.67	مرتفع
٢	٢	قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل للفترة المرحلية الحالية تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيانات الربح أو خسارة والدخل الشامل مقارنة للفترة المرحلية للسنة المالية السابقة.	4.28	0.58	مرتفع
٤	٣	قائمة التدفقات النقدية تراكميا من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان مقارن للفترة المالية المماثلة للسنة السابقة.	4.26	0.65	مرتفع
٣	٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية تراكميا من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان مقارنة للفترة المالية المماثلة للسنة السابقة.	3.52	0.51	متوسط
فترات تقديم التقارير المالية المرحلية			**٤,١٠**	**٠,٣٠**	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث (مخرجات SPSS).

يظهر ترتيب الأوساط الحسابية لفقرات بُعد الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها بأنها مرتفعة لجميع الفقرات، باستثناء الفقرة رقم (٣) كانت متوسطة الإفصاح، تراوحت بين (٣,٥٢-٤,٣٥)، وان الانحراف المعياري للفقرات كان منخفض وتراوح بين (٠,٥١-٠,٦٧) مما يشير إلى تقارب درجات الإفصاح عن الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها في البنوك التجارية الأردنية. وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (١) والتي تنص " قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة المرحلية الحالية وقائمة المركز المالي مقارنة كما في نهاية الفترة المرحلية السابقة" بمتوسط بلغ (٤,٣٥)، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (٢) والتي تنص على "قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل للفترة المرحلية الحالية تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيانات الربح أو خسارة والدخل الشامل مقارنة للفترة المرحلية للسنة المالية السابقة" بمتوسط بلغ (٤,٢٨). بينما حصلت الفقرة رقم (٣) على ادني الأوساط وبمستوى إفصاح متوسط والتي تنص على " قائمة التغيرات في حقوق الملكية تراكميا من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان مقارنة للفترة المالية المماثلة للسنة السابقة" بمتوسط بلغ (٣,٥٢) ويلاحظ الباحث أن البنوك التجارية تعرض القوائم المالية في التقارير المرحلية بشكل مقارن مع الفترات لمساعدة مستخدم القوائم المالية في عملية التحليل واتخاذ القرارات المناسبة.

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي، أن نسبة متوسط الإفصاح عن الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (٤,١٠)، وبانحراف معياري منخفض (٠,٣٠)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إدراك البنوك التجارية بأسس وسياسات عرض وإعداد القوائم المالية بحيث تكون مقارنة مع الفترات السابقة، وتلتزم البنوك بنصوص معيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) بان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم عرض البيانات المالية كما هي مبينة بالمعيار الدولي رقم (١) وينطبق عليها ما ينطبق على البيانات المالية السنوية، كما يمكن تفسير هذه النتيجة بشعور المدققين بان البنوك تدرك أهمية عرض البيانات المقارنة حتى يتمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ القرارات المناسبة وتعزيز مكانتها في الأسواق المالية من خلال التأثير الإيجابي على أسعار الأسهم.

٤. الإيضاحات التفسيرية المختارة

جدول رقم (١١)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات الإيضاحات التفسيرية المختارة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الرتبة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإفصاح
١	١	معلومات تفسيرية حول الأحداث والعمليات الهامة التي تساعد على فهم التغيرات في نتائج أعمال البنك ومركزة المالي.	4.33	0.70	مرتفع
٣	٢	يتم بيان طبيعة وقيمة التغير في التقديرات في القوائم السابقة المنشورة.	4.24	0.74	مرتفع
٥	٣	تعليقات توضيحية عن موسمية أو دورية العمليات المرحلية	4.22	0.59	مرتفع
٤	٤	يتم الإفصاح عن الإصدارات وإعادة الشراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية.	4.20	0.72	مرتفع
٢	٥	الإفصاح عن أية أحداث أو معاملات مهمة نسبيا إذا لم يكن قد تم الإفصاح عنها في مكان أخر في التقرير المالي المرحلي.	3.72	0.83	مرتفع
٦	٦	يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح المدفوعة للسهم الواحد أو الإجمالية ولكل من الأسهم العادية والأسهم الأخرى.	3.43	0.86	متوسط
الإيضاحات التفسيرية المختارة			**٤,٠٢**	**٠,٥١**	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث (مخرجات SPSS).

باستعراض ترتيب الأوساط الحسابية لفقرات بُعد الإيضاحات التفسيرية المختارة تبين بأنها مرتفعة لجميع الفقرات، باستثناء الفقرة رقم (٦) كانت متوسطة الإفصاح، تراوحت الأوساط بين (٣,٤٣-٤,٣٣)، وان الانحراف المعياري للفقرات كان منخفض وتراوح بين (٠,٨٦-٠,٥٩) مما يشير إلى تقارب درجات الإفصاح في الإيضاحات التفسيرية المختارة في البنوك التجارية الأردنية. وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (١) والتي تبين احتواء التقارير المالية المرحلية على "معلومات تفسيرية حول الأحداث والعمليات الهامة التي تساعد على فهم التغيرات في نتائج أعمال البنك ومركزة المالي" بمتوسط بلغ (٤,٣٣)، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "يتم بيان طبيعة وقيمة التغير في التقديرات في القوائم السابقة المنشورة" بمتوسط بلغ (٤,٢٤). بينما حصلت الفقرة رقم (٦) على ادني الأوساط وبمستوى إفصاح متوسط والتي تنص على "يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح المدفوعة للسهم الواحد أو الإجمالية ولكل من الأسهم العادية والأسهم الأخرى" بمتوسط بلغ (٣,٤٣) ويلاحظ الباحث أن البنوك التجارية تقوم بالإفصاح عن كل الإيضاحات المطلوبة لمستخدم القوائم المالية لتعزيز المصداقية وجودة للتقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي، أن نسبة متوسط الإفصاح عن الإيضاحات التفسيرية المختارة في التقارير المالية المرحلية في البنوك التجارية الأردنية كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (٤,٠٢)، وبانحراف معياري منخفض (٠,٥١)، ويفسر الباحث هذه النتيجة بإدراك البنوك التجارية بان مستخدمي التقارير المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لأغراض ترشيد اتخاذ القرارات، كما يفسر بالتزام البنوك بالإيضاحات التفسيرية المختارة المطلوبة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤)، وتعتبرها جزء لا يتجزأ عن التقارير المالية المرحلية لما لها من أهمية في فهم التقارير المالية المرحلية مما يجعلها تمتاز بالجودة العالية، وتحقيق الأهداف المرجو منها، وتساهم في دعم القيمة السوقية للبنك والتأثير الإيجابي على أسعار الأسهم في الأسواق المالية.

٥. الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية

جدول رقم (١٢)
الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الرتبة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإفصاح
١	١	إتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة في السنة المالية السابقة عند إعداد بيانات التقارير المالية للفترة الحالية.	4.26	0.77	مرتفع
٦	٢	يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية لفهم المركز المالي للبنك أو أدائه بشكل مناسب.	4.17	0.74	مرتفع
٢	٣	يتم إعادة عرض القوائم المالية المرحلية المقارنة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) إذا تم تطبيق سياسة محاسبية جديدة.	4.13	0.81	مرتفع
٤	٤	الاعتراف بالتكاليف ولإيرادات التي يتم تحملها البنك بشكل غير منتظم أثناء السنة المالية بنفس أسس الاعتراف المتبعة عند إعداد القوائم المالية السنوية.	3.91	0.78	مرتفع
٣	٥	يقوم البنك بالاعتراف بالإيرادات التي يتم استلامها موسميا أو بصورة دورية بنفس الأسس المتبعة عند إعداد القوائم المالية السنوية.	3.89	0.85	مرتفع
٥	٦	تصمم إجراءات القياس التي تتبع في التقرير المالي المرحلي بشكل يضمن أن المعلومات الناتجة موثوق بها.	3.85	0.84	مرتفع
الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية			**٤,٠٤**	**٠,٣٥**	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث (مخرجات SPSS).

يبين ترتيب الأوساط الحسابية لفقرات بُعد الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية بأنها مرتفعة لجميع الفقرات تراوحت الأوساط بين (٣,٨٥-٤,٢٦)، وان الانحراف المعياري للفقرات كان منخفض وتراوح بين (٠,٧٤-٠.٨٥) مما يشير إلى تقارب درجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفصاح عن الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية في البنوك التجارية الأردنية. وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (١) والتي تبين بان البنوك تقوم "بإتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة في السنة المالية السابقة عند إعداد بيانات التقارير المالية للفترة الحالية" بمتوسط بلغ (٤,٢٦)، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (٦) والتي تنص على "يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية لفهم المركز المالي للبنك أو أدائه بشكل مناسب" بمتوسط بلغ (٤,١٧). بينما الفقرة رقم (٥) حصلت على ادني الأوساط الحسابية وبمستوى إفصاح عالي والتي تنص على أن البنوك تقوم "بتصميم إجراءات القياس التي تتبع في التقرير المالي المرحلي بشكل يضمن أن المعلومات الناتجة موثوق بها" بمتوسط بلغ (٣,٨٥) ويلاحظ الباحث التزام البنوك بمتطلبات الاعتراف والقياس حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤).

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي، أن نسبة متوسط الإفصاح عن متطلبات الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية في البنوك التجارية الأردنية كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (٤,٠٤)، وبانحراف معياري منخفض (٠,٣٥)، ويفسر الباحث هذه النتيجة التزام البنوك بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والتي تتطلب الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والتي تدعو بأن تكون القوائم المالية قابلة للتحقق نتيجة استخدام أساس التوحيد في السياسات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية والسنوية وبالتالي مكانية الوصول إلى نفس النتائج، وتصمم إجراءات القياس التي تتبع في التقرير المالي المرحلي بشكل يضمن أن المعلومات الناتجة موثوق بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٢-٢ نتائج التحليل الوصفي المتعلقة بفقرات الإجراءات التي يتخذها المحاسبين القانونيين الأردنيين في عملية التدقيق لتضييق فجوة التوقعات.

الجدول رقم (١٣)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المحاسبين القانونيين على فقرات مجال الإجراءات التي يتخذها المحاسبين القانونيين الأردنيين لتضييق فجوة التوقعات مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الرتبة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجراء
٨	١	تقرير المدقق الخارجي يبين أن عملية التدقيق قد تمت وفق المعايير التدقيق الدولية.	4.50	0.51	مرتفع
١٣	٢	يوضح المدقق في تقريره بأنه قام بعمله مستقلا دون الاهتمام بالضغوطات التي قد تمارس عليه.	4.39	0.71	مرتفع
١	٣	بذل العناية المهنية للازمة في تلبية توقعات المستفيدين من تقارير المدقق وخاصة في مجال اكتشاف الغش والخطأ والمخالفات والتصرفات غير القانونية.	4.35	0.48	مرتفع
٤	٤	يفصح المدقق بأنه قد تم تزويده بكافة الوثائق للازمة لعملية تدقيق القوائم المالية.	4.30	0.76	مرتفع
٩	٥	بيان التقرير لرأي المدقق بدقة وموضوعية للمركز المالي للبنك.	4.30	0.79	مرتفع
١٠	٦	قيام المدقق الخارجي بفحص الأنظمة المالية والإدارية للبنك للتأكد من مطابقتها للقوانين والأنظمة.	4.24	0.74	مرتفع
١٢	٧	يفصح المدقق الخارجي في تقريره: أن إصدار التقرير قد تم بعد جمع الأدلة التي تدعم اتخاذ القرار	4.20	0.75	مرتفع
٢	٨	تقرير المدقق يعزز الإفصاح عن مسؤوليات الإدارة نحو تبني ضوابط تضمن فاعلية وجودة التقرير المالي	4.20	0.75	مرتفع
٥	٩	يفصح المدقق الخارجي في تقريره عن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي	4.15	0.70	مرتفع
٣	١٠	تحسين عملية الاتصال عند إعداد التقرير بين المدقق ومستخدمي القوائم المالية أو بين المدقق والإدارة أو بين المدقق ولجنة التدقيق.	4.11	0.77	مرتفع
١١	١١	يؤشر مدقق الحسابات في تقريره على جميع التصرفات غير القانونية (الغش، الأخطاء، الاختلاس) من قبل الموظفين أو الإدارة.	4.04	0.70	مرتفع
١٦	١٢	يفصح المدقق الخارجي في تقريره أن إدارة البنك التزمت بالأنظمة والقوانين النافذة.	4.04	0.70	مرتفع
٦	١٣	إبداء رأي غير متحفظ عندما يتوصل المدقق الخارجي إلى أن القوائم المالية تعطي رأيا صحيحا وعادلا.	4.00	0.67	مرتفع
١٥	١٤	يفصح المدقق في تقريره عن مدى فاعلية إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى الحماية والأمان لتلك الأصول.	3.98	0.75	مرتفع
١٤	١٥	يقوم المدقق الخارجي بإبداء رأي في تقييم كفاءة أداء إدارة البنك.	3.93	0.68	مرتفع
٧	١٦	تدعيم دور المنظمات المهنية في إعادة تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وتوجيهها إلى المسار الصحيح.	3.85	0.56	مرتفع
تضييق فجوة التوقعات			**٤,١٢**	**٠,٢٢**	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث (مخرجات SPSS).

يبين الجدول رقم (١٣) ترتيب الأوساط الحسابية لفقرات مجال الإجراءات التي يتخذها المحاسبين القانونيين الأردنيين لتضييق فجوة التوقعات والتي أظهرت إجراءات مرتفعة المستوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتضييق فجوة التوقعات ولجميع الفقرات، تراوحت الأوساط للفقرات بين (٤,٥٠-٣,٨٥)، كما اظهر أن الانحراف المعياري للفقرات كان منخفض وتراوح بين (٠,٥١- ٠,٧٩) مما يشير إلى تقارب مستوى إجراءات المحاسبين القانونيين الأردنيين لتضييق فجوة التوقعات. وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (٨) والتي تنص أن "تقرير المدقق الخارجي يبين أن عملية التدقيق قد تمت وفق المعايير التدقيق الدولية" بمتوسط بلغ (٤,٥٠) وهي نتيجة طبيعية لأنه مطلب أساسي من معايير إعداد تقرير المدقق، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (١٣) والتي تنص على "يوضح المدقق في تقريره بأنه قام بعمله مستقلا دون الاهتمام بالضغوطات التي قد تمارس عليه" بمتوسط بلغ (٤,٣٩). ويبين ذلك إدراك المدقق لأهمية استقلاليته واعتبارها محور أساسي لتحقيق جودة التدقيق وضمان مصداقية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية وبالتالي تضييق فجوة التوقعات.

بينما حصلت الفقرة رقم (١٦) على ادني الأوساط الحسابية والتي تنص على "تدعيم دور المنظمات المهنية في إعادة تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وتوجيهها إلى المسار الصحيح" بمتوسط بلغ (٣,٨٥) وبمستوى تقييم عالي، وهذا يبين أهمية دور المنظمات المهنية في تضييق فجوة التوقعات من خلال وضع معايير التدقيق وتطوير المهنة وفرض العقوبات على شركات التدقيق التي لا تلتزم بتلك المعايير، وتبليغ أصحاب المصالح بهذه المعايير لزيادة الثقة تقرير التدقيق مما يضيق فجوة التوقعات.

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي، أن نسبة المتوسط الحسابي للإجراءات التي يتخذها المحاسبين القانونيين الأردنيين لتضييق فجوة التوقعات كانت مرتفعة، وبلغ (٤,١٢)، وبانحراف معياري منخفض (٠,٢٢)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المدققين لديهم مستوى كافي من والكفاءات والمهارات في أعمال المحاسبة والتدقيق وهذا ما أكده نتائج تحليل الخصائص الشخصية للمحاسبين القانونيين عينة الدراسة والتي تحمل الشهادات المهنية المتنوعة، كما يدرك المدقق للإجراءات الواجب القيام بها لتضييق فجوة التوقعات من خلال بذل العناية المهنية للازمة في تلبية توقعات المستفيدين من تقارير المدقق، وتحقيق استقلاليته عند ممارسة المهنة واعتبارها عاملاً هاماً في زيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية عند مستخدميها مما ينعكس ذلك على تضييق فجوة التوقعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تختلف هذه الدراسة مع دراسة عتيق وتلالوه(٢٠١٦)التي لخصت أن تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٧٠٠) المعدل له اثر ايجابي محدود في تضييق فجوة التوقعات.

٤-٣ اختبار فرضيات الدراسة

قبل اختبار فرضيات الدراسة، تم التأكد من صلاحية البيانات لتحليل الانحدار، باستخدام اختبار الالتواء (Skewness)، واختبار كولمجروف – سميرنوف (K–S) للتأكد اعتدال البيانات وقربها من التوزيع الطبيعي، واستخدام اختباري معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (١٤)
اختبار (K– S)، واختبار معاملات الالتواء (skewness) لدلالة التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة

المجال	المتغير	One-Sample K – S		معامل الالتواء	النتيجة
		قيمة Z	الدلالة الإحصائية		
الأول	محتويات التقارير المالية المرحلية	١,٢٠٤	٠,١١٠	٠,٣٨٤	يتبع التوزيع الطبيعي
	شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية	١,٠٨٢	٠,١٩٢	٠,٢٧٧	يتبع التوزيع الطبيعي
	فترات تقديم التقارير المالية المرحلية	١,٥١٤	٠,٢٠١	-٠,١٣٥	يتبع التوزيع الطبيعي
	الإيضاحات التفسيرية المختارة	٠,٧٩٠	٠,٥٦١	-١,٢٣٧	يتبع التوزيع الطبيعي
	الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية	٠,٨٥٩	٠,٤٥١	-٠,٢٧٦	يتبع التوزيع الطبيعي
	الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية	٠,٩١٩	٠,٣٦٧	٠,٢٣٠	يتبع التوزيع الطبيعي
الثاني	**تضييق فجوة التوقعات**	٠,٨٤٩	٠,٤٦٧	٠,٧٥٧	يتبع التوزيع الطبيعي
الأداة		**٠,٧١٢**	**٠,٦٩١**	**٠,٠٦٩**	**يتبع التوزيع الطبيعي**

المصدر: من إعداد الباحث (مخرجات SPSS).

يبين الجدول رقم (١٤) أن الدلالة الإحصائية لقيم (Z) في اختبار k-s كانت غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) وكانت أكبر من (٥%) لجميع متغيرات الدراسة، ويبين ذلك أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يبين الجدول أن قيم معاملات الالتواء كانت مقبولة وتراوحت بين (٠,٧٥٧) لمجال تضييق فجوة التوقعات و(-٠,٢٥٧) لبُعد الإيضاحات التفسيرية المختارة، أي أن القيم تندرج ضمن المدى الطبيعي المقبول لمعاملات الالتواء، والذي يجب أن يكون محصورة بين (± ٣) ويبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللتأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة تم استخدام إجراء اختبار معامل تضخم التباين(Variance Inflation Factor VIF) واختبار التباين المسموح به(Tolerance) لكل بُعد من أبعاد المتغير المستقلة، حيث يجب أن تكون الأبعاد المستقلة في نموذج الانحدار، لا يوجد بينها ارتباط عالي، وينص القرار الإحصائي بعدم تجاوز قيم معامل تضخم التباين(٤)، وأن قيمة اختبار التباين المسموح به يجب أن تكون أكبر من (٠,٠٥) (Amir & Sonderpadian, 2002)، والجدول رقم (١٥) يبين نتائج هذه الاختبارات.

الجدول رقم (١٥)
نتائج اختبار معامل تضخم التباين(VIF) والتباين المسموح به(Tolerance) بين أبعاد الدراسة المستقلة

المتغيرات	(VIF)	(Tolerance)
محتويات التقارير المالية المرحلية	١,٠٦٨	٠,٩٣٦
شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية	١,٣٥٨	٠,٧٣٦
فترات تقديم التقارير المالية المرحلية	١,٠٣٩	٠,٩٦٣
الإيضاحات التفسيرية المختارة	١,٧٤٩	٠,٥٧٢
الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية	١,٤٧٢	٠,٦٧٩

تشير النتائج في الجدول رقم (١٥) أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) كانت مقبولة لجميع الأبعاد المستقلة، وتراوحت بين (١,٠٣٩) لبعد فترات تقديم التقارير المالية المرحلية، و(١,٧٤٩) لبعد الإيضاحات التفسيرية المختارة، مما يبين عدم وجود الارتباط عالي بين أبعاد الدراسة المستقلة، ويبين أهمية كل بُعد من هذه أبعاد المتغير المستقل في التأثير على تضييق فجوة التوقعات. أما قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) لجميع الأبعاد المستقلة فقد كانت أكبر من (٠,٠٥) حيث تراوحت بين (٠,٥٧٢) لبعد الإيضاحات التفسيرية المختارة، و(٠,٩٦٥) لبعد فترات تقديم التقارير المالية المرحلية، مما يبين عدم وجود ارتباط عالي بين الأبعاد المستقلة.

الفرضية الرئيسية: "لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$٠,٠٥) للإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية".

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression)، لتحديد أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين، وفيما يلي نتائج اختبار هذه الفرضية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٦)
نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	معامل التحديد	F value قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
محتويات التقارير المالية المرحلية	٠,٢٨٢	٢,٩٨٠	٠,٠٠٥	٠,٨١٥	٠,٦٢٢	١٥,٨٢٦	٠,٠٠٠
شكل محتوى البيانات المالية المرحلية	٠,٤١٨	٣,٩١٤	٠,٠٠٠				
فترات تقديم التقارير المالية المرحلية	٠,٢١٨	٢,٣٣٣	٠,٠٢٥				
الإيضاحات التفسيرية المختارة	٠,٢٨٣	٢,٣٣٨	٠,٠٢٤				
الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية	٠,٢٤٦	٢,٢١٣	٠,٠٣٣				

المتغير التابع: تضييق فجوة التوقعات

يبين الجدول رقم (١٦) أن هناك دلالة إحصائية لأثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية، إذ بلغت قيمة الارتباط الكلي (٠,٨١٥) وهي علاقة قوية ومرتفعة، ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥)، وتدل على علاقة طردية بين الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية وتضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية. وأن معامل التحديد المعدل (R^2) والذي يفسر قدرة أبعاد الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية في تفسير التغيرات في تضييق فجوة التوقعات يبين أي أن ما قيمته (٦٢,٢%) من التغيرات التي تحدث في تضييق فجوة التوقعات ناتجة عن التغير في مستوى الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية، وهذا يبين أهمية الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية في تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية.

كما أظهر الجدول وجود أثر لإبعاد الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية مجتمعة في وتضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية وهو أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية، ويؤكد هذا الأثر معنوية قيمة اختبار (ف) المحسوبة والبالغة (١٥,٨٢٦) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، ويعزو الباحث هذا الأثر إلى أن وجود تقارير مالية مرحلية عن فترات مالية قصيرة وبشكل دوري عن أداء البنك وإدارتها وفي الوقت المناسب يساعد على توفير المعلومات الملائمة لمستخدمي هذه القوائم وبالتالي تضييق فجوة التوقعات. وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الرئيسية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية ".

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الغنيمي(٢٠١٦)،التي لخصت ان التقارير المالية المرحلية يمكن ان تستخدم بشكل فعال في مواجهه مشكلة التعثر والفشل المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك تتفق هذه الدراسة مع دراسة **Albawwat & Basah (٢٠١٥)**، التي لخصت ان الشركات المدرجة في الاردن تمارس الافصاح عن أنواع عديدة من المعلومات في التقارير المالية المرحلية.

وفيما يتعلق بالفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية، أظهرت النتائج ما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) لمحتوى التقارير المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية".

أظهرت النتائج في الجدول رقم (١٦) وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) لمحتوى التقارير المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية، وقد بلغت قيمة هذا التأثير (٠,٢٨٢)، مما يعني أن الزيادة بدرجة (١) في مستوى الإفصاح عن محتوى التقارير المالية المرحلية يؤدي إلى تضييف فجوة التوقعات بقيمة (٢٨,٢%)، وهذا ما أكدته الدلالة الإحصائية لقيمة (ت) المحسوبة (٢,٩٨٠) والبالغة (٠,٠٠٥) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى (α≤0.05)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان محتويات التقارير المالية المرحلية من القوائم المالية والإيضاحات التفسيرية تعتبر جوهر عملية الإفصاح وتحتوى على المعلومات الأساسية التي يحتاجها مستخدم القوائم المالية وبالتالي وجود هذه التقارير يعمل على تضييف فجوة التوقعات. وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) لمحتوى التقارير المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية ".

الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) لشكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية".

تبين من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (١٦) وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) لشكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية، وقد بلغت قيمة هذا التأثير (٠,٤١٨)، مما يعني أن الزيادة بدرجة (١) في مستوى الإفصاح عن شكل محتوى البيانات المالية المرحلية يؤدي إلى تضييف فجوة التوقعات بقيمة (٤١,٨%)، وهذا ما أكدته الدلالة الإحصائية لقيمة (ت) المحسوبة (٣,٩١٤) والبالغة (٠,٠٠٠) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى (α≤0.05)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان محتويات البيانات المالية المرحلية تعطي صورة واضحة لمستخدم هذه البيانات عن نشاطات البنك المختلفة ولفترة قصير وبالتالي يمكن الاعتماد عليها لتحسين قدرة مستخدميها على فهم قدرة البنك على توليد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرباح وبالتالي تضييق فجوة التوقعات. وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لشكل محتوى البيانات المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية".

الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية".

أظهرت النتائج في الجدول رقم (١٦) وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) للفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية، وقد بلغت قيمة هذا التأثير (٠,٢١٨)، مما يعني أن الزيادة بدرجة (١) في مستوى الإفصاح عن الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها يؤدي إلى تضييف فجوة التوقعات بقيمة (٢١,٨%)، وهذا ما أكدته الدلالة الإحصائية لقيمة (ت) المحسوبة (٢,٣٣٣) والبالغة (٠,٠٢٥) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان وجود قوائم المالية المرحلية تعطي فترات مقارنة بين الفترة الحالية والفترات السابقة يساعد مستخدم البيانات المالية بالحصول على كافة المعلومات التي يحتاجها عن تطور أنشطة البنك ولفترات قصير مما يساعد في تضييق فجوة التوقعات. وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية ".

الفرضية الفرعية الرابعة: "لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للإيضاحات التفسيرية المختارة على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية".

تبين نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (١٦) وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) للإيضاحات التفسيرية المختارة على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية، وقد بلغت قيمة هذا التأثير (٠,٢٨٣)، مما يعني أن الزيادة بدرجة (١) في مستوى الإفصاح عن الإيضاحات التفسيرية المختارة يؤدي إلى تضييف فجوة التوقعات بقيمة (٢٨,٣%)، وهذا ما أكدته الدلالة الإحصائية لقيمة (ت) المحسوبة (٢,٣٣٨) والبالغة (٠,٠٢٤) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان قيام البنوك بالإفصاح عن كل المعلومات الإضافية التي يحتاجها مستخدم القوائم المالية دون حذف أو تضليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تساعد على فهم التقارير المالية المرحلية بشكل أكبر مما يساعد في تضييق فجوة التوقعات. وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للإيضاحات التفسيرية المختارة على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية ".

الفرضية الفرعية الخامسة: "لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية".

تبين نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (١٦) وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) للاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية، وقد بلغت قيمة هذا التأثير (٠,٢٤٦)، مما يعني أن الزيادة بدرجة (١) في مستوى الإفصاح عن أسس الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية يؤدي إلى تضييف فجوة التوقعات بقيمة (٢٤,٦%)، وهذا ما أكدته الدلالة الإحصائية لقيمة (ت) المحسوبة (٢,٢١٣) والبالغة (٠,٠٣٣) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان قيام البنوك بالإفصاح عن أسس الاعتراف والقياس المستخدمة في التقارير المالية المرحلية يضمن بأن تكون البيانات الناتجة موثوق بها بشكل وبالتالي يساعد في تضييق فجوة التوقعات. وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية على تضييف فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
نتائج وتوصيات الدراسة

٥-١ نتائج الدراسة

٥-٢ توصيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-١ النتائج

١. هناك أثر إيجابي للإفصاح عن التقارير المالية المرحلية بجميع إبعادها (محتويات التقارير المالية المرحلية، شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية، الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها، الإيضاحات التفسيرية المختارة، الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية) على تضييق فجوة التوقعات.

٢. تفصح البنوك التجارية الأردنية عن التقارير المالية المرحلية بمستوى مرتفع، ويعتبر محتويات التقارير المالية المرحلية الأكثر إفصاحاً، ثم الإفصاح عن فترات تقديم التقارير المالية المرحلية بينما شكل محتوى البيانات المالية المرحلية الأقل إفصاحا.

٣. يقوم المحاسبين القانونيين الأردنيين بإجراءات متعددة لتضييق فجوة التوقعات، بحيث يبين أن عملية التدقيق تمت وفق المعايير التدقيق الدولية، ويوضح بأنه قام بعمله مستقلاً دون الاهتمام بالضغوطات التي تمارس عليه، وانه بذل العناية المهنية اللازمة في تلبية توقعات المستفيدين من تقارير المدقق وخاصة في مجال اكتشاف الغش والخطأ والمخالفات والتصرفات غير القانونية.

٤. يتمتع المحاسبين القانونيين الأردنيين بمستوى عالي من الكفاءات والمهارات المهنية في أعمال المحاسبة والتدقيق نتيجة الشهادات المهنية المتنوعة التي يحملونها.

٥. إن مستوى الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية يستطيع تفسير (٦٢,٢%) من التغيرات التي تحدث في تضييق فجوة التوقعات.

٦. يعتبر الإفصاح عن شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية الأكثر تأثيراً في تضييق فجوة التوقعات، ثم الإفصاح عن الإيضاحات التفسيرية المختارة، ثم الإفصاح عن محتويات التقارير المالية المرحلية، ثم الإفصاح عن الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية، بينما الإفصاح عن الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها الأقل تأثيراً في تضييق فجوة التوقعات.

٥-٢ التوصيات

١. إخضاع التقارير المالية المرحلية إلى معايير المراجعة والتدقيق الخارجي وإبداء الرأي الفني المحايد الإضفاء المزيد من الثقة في المعلومات الواردة فيها.

٢. ضرورة دراسة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية دوريا وإجراء التحديثات والتعديلات في ضوء متطلباتهم الآنية.

٣. الاهتمام بنشر جميع البنود والتفصيلات المتعلقة بالتقارير المالية المرحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالتقارير المالية المرحلية والإجراءات الواجب اتخاذها لتطويرها وتحسينها بالصورة التي تضمن فيها مواجهة الأزمات المالية والحد من تداعياتها والآثار السلبية المترتبة عليها ليكون لها دور فعال في تضييق فجوة التوقعات إلى اقصى حد ممكن.

٥. الاهتمام بنشر الثقافة والوعي لدى المستثمرين وأصحاب المصالح بأهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية باعتبارها احد اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون في اتخاذ قراراتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

أبو زيد، محمد مبارك (٢٠٠٥)، **المحاسبة الدولية وانعكاسها على الدول العربية**، (ط١)، القاهرة: أيتراك للنشر والتوزيع.

أبوبكر، زيتو عولا وخضر، جرجيس مصطفى وعزت، ريزان صلاح الدين (٢٠١٧)، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، ١(٣٧)، ٣٥٠-٣٧٧.

أبو نصار، محمد وحميدات ،جمعة(٢٠١٨)، **معايير المحاسبية والابلاغ المالي والدولية**، نشر بدعم من الجامعة الاردنية- عمادة البحث العلمي، الاردن: دار الوائل للنشر.

الإمام، صلاح الدين محمد امين وزامل، ازدهار عبدالله (٢٠١٤)، أثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية في أسعار الأسهم، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، ١٦(٢)، ٤٥-٦١.

المشهداني، بشرى نجم عبدالله والعبيدي، جوان جاسم اخضير (٢٠١١)، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية دراسة ميدانية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (٢٦)، ٣٢٣-٢٩١.

الخطيب، خالد (٢٠٠٩)، المعيار رقم٣٤ التقارير المالية المرحلية، **جمعية المحاسبين القانونين السوريين**، دورة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.

التميمي، هاشم حسين (٢٠٠٩)، فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين- دراسة ميدانية في البيئة العراقية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (٢٢)، ١٨٩-٢٠٥.

الصوالحي، وسام عوض الله احمد(٢٠١٧)، **أثر الاعلان عن التقارير المالية المرحلية على القيمة السوقية لاسهم البنوك التجارية الاردنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة عمان العربية.

الشيرازي، عباس مهدي (١٩٩٠)، **نظرية المحاسبية**، (ط١)، الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العبيدي، صبيحة برزان (٢٠١٦)، العوامل التي تأدي إلى حدوث فجوة التوقعات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وأداء المدققين الخارجيين وطرق تضييق تلك الفجوة، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (٤٨)، ٢٠٤-١٨٣.

بن يدر، فارس وشلغام، هشام ومداني، طيب (٢٠١٦)، واقع التزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر-دراسة عينة من الشركات البترولية في الجزائر، **مجلة الدراسات الاقتصادية والكمية**، (٢)، ٢٣٩-٢٢١.

جمعية البنوك الاردنية (٢٠١٣)، **تطوير القطاع المصرفي الاردني** (www.abj.org.jo/ar-jo)

حنان، رضوان حلوة(٢٠١٣)، **مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري_ التطبيقات العلمية**، (ط٣)، الاردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

حابي، احمد وشبايكي، مليكة حفيظ (٢٠١٥)، فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجع الحسابات أسبابها وسبل تضييقها، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، ٦(٣)، ٢٠١٤-٢٢٨.

دراغمة، زهران محمد علي وعقيل، ساهر محمد (٢٠١١)، اثر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية على فجوة التوقعات التدقيق في فلسطين، **مجلة العربية المحاسبية**،٨-٥٤.

رشوان، عبد الرحمن محمد وابو مصطفى، محمد غانم (٢٠١٧)، أثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، **مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية**، (٧)، ٣١-١١.

رضا، تيايبية (٢٠١٨)، مدى مساهمة مبادئ حَوْكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الجزائرية(دراسة استقصائية)، **مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة ٢**، (١٩)، ٢١٤-٢٣٤.

سردوك، فاتح (٢٠١٥)، دراسة تحليلية لفجوة التوقعات ببيئة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، **مجلة رؤى اقتصادية**، (٩)، ٢٩٥-٢٧١.

سلطان، اياد شاكر وعمر، هاشم طه وامين، عثمان عبد القادر حمة (٢٠١٣)، القوائم المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والإفصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية الأهلية، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، ٣(١)، ١٢٧- ١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شريف، ناصر طالب (٢٠١٥)، **العوامل المؤثرة على ترشيد تكاليف العمليات المصرفية دراسة حالة البنوك التجارية العاملة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أل البيت، الأردن.

عبداللاوي، مفيد(٢٠١٤)، فجوة التوقع في بيئة المراجعة بين المسببات وسبل المعالجة، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، ٥(٥)، ١٩٤-١٨٣.

عبيرات، مقدم وخالدي، رشيدة (٢٠١٣)، حوكمة الشركات كآلية للتضييق من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر، جامعة قصدي مرباح ورقلة، **بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**، ورقلة، الجزائر، ٢٥ -٢٦ نوفمبر.

عتيق، ابراهيم محمد وتلالوه، محمد احمد (٢٠١٦)، أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٧٠٠) المعدل والخاص بتقرير المدقق في تضيق فجوة التوقعات من وجهة نظر المستثمر الفلسطيني، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، ١٢(٣)، ٥٧٥-٥٤٧.

عيسى، سيروان كريم وسعيد، فيان سليمان حمه واحمد، دلير موسى (٢٠١٧)، دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كردستان -العراق، **مجلة جامعة التنمية البشرية**، ٣(٢)، ٣١٢-٣٣٢.

عدلان، إشراقة مهدي محمد(٢٠١٨)، **أثر الافصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية**، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية.

غنية، بن حركو وزهير، زواش (٢٠١٨)، دور معايير التدقيق الدولية في تقليص فجوة التوقعات، **مجلة العلوم الانسانية**، ب(٤٩)، ١٩٢-١٧٩.

غنيمي، سامي محمد احمد (٢٠١٦)، دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي في ظل الأزمة المالية – دراسة ميدانية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، ٤(١)، ١-٤٢.

فطوم، امحمدي وسارة، المهدي هجالة (٢٠١٨)، الافصاح عن المحاسبة الرشيقة باستخدام تدفق القيمة، **المجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية**،(٤)،١١٧-١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمد، صلاح هيمت وخلف، صلاح نوري (٢٠١٧)، دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية المرحلية وفقا للمعايير الدولية "بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، ١٢(٤٠)، ٧٩-١٠٠.

مزياني، نور الدين (٢٠١٥)، أبعاد مشكلة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق. **مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية**، ٩(١٤)، ٩٨-١١٤.

نور الدين، احمد قايد، لبني، بن زاف (٢٠١٨)، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، ١١(١)، ١٢٦-١٣٨.

ياسين، فيان عبد الرحمن (٢٠١٦)، خدمات التأكيد والتدقيق المستمر ومتطلبات تجسير فجوة التوقعات في بيئة التجارة إلكترونية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، (١٧٠)، ٣٠٣-٢٨٥.

يوسف، كمال احمد ومحمد، الهادي ادم وحسين، اسعد مبارك (٢٠١٦)، أثر التزام المراجع بقواعد وآداب وسلوك المهنة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة- دراسة ميدانية، **المجلة العلمية لجامعة الامام المهدي**، (٨)، ١٠٩-٨٣.

ثانياً- المراجع بالغة الانجليزية:

Al qtaish, Hasan Flayyeh (2014), The Factors Affecting in Narrowing the Audit Expectations Gap from the Viewpoint of the Investors in Jordan. **Research Journal of Finance and Accounting**, 5(12), 165-180.

Albawwat, Ala Hussein & Basah, Mohamad Yazisali (2015). Corporate Governance and Voluntary Disclosure of Interim Financial Reporting in Jordan. **Journal of Public Administration and Governance**, 5(2).

AL-jabali,moh'd & Bni Ata, Hider Mohammad Ali (2014). Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists: Financial Speculation in Companies. **International Journal of Economics and Finance**, 6(3), 139-149.

Alsharairi, Malek, Al-Hamadeen, Radhi, Issa, Frances & Kakish, Oday (2015). Interim Financial Reporting and Compliance with IAS 34: The

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Case of the Jordanian Financial Sector. **International Journal of Business and Social Science**, 6(11), 100-109.

Aljaaidi,k.s (2009), Reviewing the Audit expectation Gap Literatare from 1974 to 2007,**International postgraduate Business Journal**, pp41-75.

Chowdhury, Mohammed Mojahid Hossain& Shikdar, Mohammad Alam(2018), Reducing the Audit Expectation Gap: A Model for Bangladesh Perspective, **International Journal of Management, Accounting and Economics**, 5(3), 2383-2126.

Liggio, C.D. (1974). The Expectation Gap: The Accountant's Legal Waterloo. **The Journal of Contemporary Business**, 3(3), 27-44.

McEnroe, J.E. and Martens, S.C. (2001). Auditors and investors' perceptions of the "Expectation Gap." **Accounting Horizons**, 15(4), 345-358.

Mohs, James (2017). Financial Reporting and the Accounting Expectations Gaap. **Review of Contemporary Business Research**, 6(1), 25-34.

Moonitz, M. (1961). **The Basic Postulates of Accounting, Accounting Research Study No. 1**, New York, NY: American Institute of Certified Public Accountants.

Ojo, Marianne (2006). **Eliminating the Audit Expectations Gap: Reality or Myth**. Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/232/ MPRA Paper No. 232, posted 9.

Okafor, C. & Otalor, J. (2013). Narrowing the expectations gap in auditing: The role of the auditing profession. **Research Journal of Finance and Accounting**, 4(2), 43–52.

Onulaka, Paul N. (2014). Effect of Audit Expectation Gap in Nigerian Capital Market. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 4(2), 294-311

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Romney, M. & Steinbart, P.J. (2018). **Accounting Information Systems**, (14th Edition), Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall.

Serrasqueiro, Rogerio Marques & Mineiro, Tania Sofia (2018). Corporate risk reporting: Analysis of risk disclosures in the interim reports of public Portuguese non-financial Companies. **Contaduría y Administration**, 63(3), 1-23.

www.manaraa.com

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)
الاستبانة
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

المجيبون المحترمون.....

تحية طيبة وبعد

يسعى الباحث من هذه الدراسة للتعرف على **"أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين".**

راجيًا الإجابة بدقة وواقعية على فقرات هذه الاستبانة، علماً بأن المعلومات ستعامل بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. وبتعاونكم وحرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة، سيتمكن الباحث من تحقيق أهداف الدراسة. شاكراً لكم جهودكم المبذولة.

الباحث: سعد جعوان محمد **إشراف الدكتور: مهند نزال**

تلفون: ٠٧٩٦٠٠١٦٧

الجزء الأول: البيانات الشخصية: يرجى التكرم بوضع إشارة (√) في المربع المناسب:

القسم الأول: معلومات عامة

المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دكتوراه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ إدارة أعمال

☐ أخرى، اذكرها.....

الخبرة العملية:

☐ من ٥ سنوات ☐ من ٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات

☐ ١٠ سنوات – أقل من ١٥ سنة ☐ ١٥ سنة فأكثر

الشهادات المهنية:

☐ CPA ☐ JCPA ☐ CMA

☐ CIA ☐ لا يوجد

☐ أخرى، يرجى ذكرها.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القســـم الثاني:- الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية

ماهي درجة موافقتكم على ان البنود التالية المتعلقة بالتقارير المالية المرحلية يفصح عنها من قبل البنوك التجارية الأردنية؟

الرقم	البند	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
البُعد الأول: محتويات التقارير المالية المرحلية تشمل:						
١	قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة المالية المرحلية.					
٢	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل لأخر الفترة.					
٣	قائمة التغير في حقوق الملكية للفترة المرحلية.					
٤	الإفصاح عن التدفق النقدي للفترة المالية المرحلية.					
٥	مقارنة التقارير المالية المرحلية الفترة الحالية مع نفس الفترة للسنة السابقة.					
٦	إيضاحات تشمل ملخص السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.					
البُعد الثاني: شكل محتوى البيانات المالية المرحلية تشمل:						
١	اذا نشر البنك مجموعة كاملة من البيانات المالية المرحلية فان شكل ومحتوى هذه البيانات يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الخاص بمجموعة كاملة من القوائم المالية.					
٢	اذا قام البنك بنشر مجموعة مختصرة من البيانات المالية فان هذه البيانات تشمل كحد ادنى العناوين والمجاميع الفرعية ولإيضاحات التوضيحية المختارة تتضمن احدث بياناته المالية المرحلية.					
٣	إدخال بنود أو إيضاحات إضافية اذا كان حذفها يجعل البيانات المختصرة مضللة					
٤	عرض حصة الأسهم الإجمالية أو السهم الواحد من أرباح أو خسارة الفترة المالية المرحلية .					
٥	أعداد البيان المالي المرحلي على أساس موحد اذا كانت احدث البيانات المالية السنوية معدة على أساس موحد.					
٦	إرشادات تخص هيكل البيانات المالية وطرق عرض (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية).					
البُعد الثالث: الفترات التي يتطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها						
١	قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة المرحلية الحالية وقائمة المركز المالي مقارنة كما في نهاية الفترة المرحلية السابقة.					
٢	قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل للفترة المرحلية الحالية تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيانات الربح أو خسارة والدخل الشامل مقارنة للفترة المرحلية للسنة المالية السابقة.					
٣	قائمة التغيرات في حقوق الملكية تراكميا من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان مقارنة للفترة المالية المماثلة للسنة السابقة.					
٤	قائمة التدفقات النقدية تراكميا من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان مقارن للفترة المالية المماثلة للسنة السابقة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البُعد الرابع: الإيضاحات التفسيرية المختارة						
١	معلومات تفسيرية حول الأحداث والعمليات الهامة التي تساعد على فهم التغيرات في نتائج أعمال البنك ومركزة المالي.					
٢	الإفصاح عن أية أحداث أو معاملات مهمة نسبيا اذا لم يكن قد تم الإفصاح عنها في مكان آخر في التقرير المالي المرحلي.					
٣	يتم بيان طبيعة وقيمة التغير في التقديرات في القوائم السابقة المنشورة.					
٤	يتم الإفصاح عن الإصدارات وإعادة الشراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية					
٥	تعليقات توضيحية عن موسمية أو دورية العمليات المرحلية.					
٦	يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح المدفوعة للسهم الواحد أو الإجمالية ولكل من الأسهم العادية والأسهم الأخرى.					
البُعد الخامس: الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية.						
١	اتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة في السنة المالية السابقة عند إعداد بيانات التقارير المالية للفترة الحالية.					
٢	يتم إعادة عرض القوائم المالية المرحلية المقارنة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) اذا تم تطبيق سياسة محاسبية جديدة.					
٣	يقوم البنك بالاعتراف بالإيرادات التي يتم استلامها موسميا أو بصورة دورية بنفس الأسس المتبعة عند إعداد القوائم المالية السنوية.					
٤	الاعتراف بالتكاليف ولإيرادات التي يتم تحملها البنك بشكل غير منتظم أثناء السنة المالية بنفس أسس الاعتراف المتبعة عند إعداد القوائم المالية السنوية.					
٥	تصمم إجراءات القياس التي تتبع في التقرير المالي المرحلي بشكل يضمن ان المعلومات الناتجة موثوق بها.					
٦	يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية لفهم المركز المالي للبنك أو أدائه بشكل مناسب.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثالث:- تضييق فجوة التوقعات

الإجراءات الآتية تتخذ من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين في عملية التدقيق

الرقم	البند	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
١	بذل العناية المهنية للازمة في تلبية توقعات المستفيدين من تقارير المدقق وخاصة في مجال اكتشاف الغش والخطأ والمخالفات والتصرفات غير القانونية.					
٢	تقرير المدقق يعزز الإفصاح عن مسؤوليات الإدارة نحو تبني ضوابط تضمن فاعلية وجودة التقرير المالي					
٣	تحسين عملية الاتصال عند إعداد التقرير بين المدقق ومستخدمي القوائم المالية أو بين المدقق والإدارة أو بين المدقق ولجنة التدقيق.					
٤	يفصح المدقق بانه قد تم تزويده بكافة الوثائق للازمة لعملية تدقيق القوائم المالية.					
٥	يفصح المدقق الخارجي في تقريره عن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي.					
٦	إبداء راي غير متحفظ عندما يتوصل المدقق الخارجي إلى ان القوائم المالية تعطي رايا صحيحا وعادلا.					
٧	تدعيم دور المنظمات المهنية في اعادة تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وتوجيهها إلى المسار الصحيح.					
٨	تقرير المدقق الخارجي يبين ان عملية التدقيق قد تمت وفق المعايير التدقيق الدولية.					
٩	بيان التقرير لرأي المدقق بدقة وموضوعية للمركز المالي للبنك.					
١٠	قيام المدقق الخارجي بفحص الأنظمة المالية والإدارية للبنك للتأكد من مطابقتها للقوانين والأنظمة.					
١١	يؤشر مدقق الحسابات في تقريره على جميع التصرفات غير القانونية (الغش، الأخطاء، الاختلاس من قبل الموظفين أو الإدارة).					
١٢	يفصح المدقق الخارجي في تقريره ان إصدار التقرير قد تم بعد جمع الأدلة التي تدعم اتخاذ القرار.					
١٣	يوضح المدقق في تقريره بانه قام بعمله مستقلا دون الاهتمام بالضغوطات التي قد تمارس عليه.					
١٤	يقوم المدقق الخارجي بإبداء راي في تقييم كفاءة أداء إدارة البنك.					
١٥	يفصح المدقق في تقريره عن مدى فاعلية إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى الحماية والأمان لتلك الأصول.					
١٦	يفصح المدقق الخارجي في تقريره ان إدارة البنك التزمت بالأنظمة والقوانين النافذة.					

وتقبلوا فائق الشكر والاحترام...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)
قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين

الاسم	الرتبة العلمية	اسم الجامعة
عبد الرحمن الدلابيح	أستاذ مشارك	جامعة آل البيت
نوفان عليمات	أستاذ مشارك	جامعة آل البيت
صقر الطاهات	أستاذ مساعد	جامعة آل البيت
محمد الحايك	أستاذ مساعد	جامعة آل البيت
طارق الخالدي	أستاذ مساعد	جامعة آل البيت
عبدالله الزعبي	أستاذ مساعد	جامعة آل البيت
تركي المحمود	أستاذ دكتور	الجامعة اليرموك
حسين محمد الرباع	أستاذ مساعد	جامعة اليرموك
صفا الصمادي	أستاذ مساعد	جامعة اليرموك
خلدون احمد الداوود	أستاذ مساعد	جامعة اليرموك
محمد العزام	أستاذ مساعد	جامعة اليرموك
خليل الدليمي	أستاذ دكتور	جامعة اربد الاهلية
محمد عبدالله	أستاذ دكتور	جامعة جدارا
ثائر ابو طبر	أستاذ مشارك	جامعة جدارا
مصطفى العثامنة	أستاذ مساعد	جامعة جدارا
حيدر بني عطا	أستاذ مساعد	جامعة جدارا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٣)

قائمة بأسماء الشركات التدقيق التي تدقق على البنوك التجارية الأردنية

ت	اسم الشركة
١	ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)
٢	برايس وتر هاوس كوبرز (PWC)
٣	ارسنت ويونغ (EY)
٤	شركة القواسمي وشركاه (KPMG)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٤)
نتائج مخرجات التحليل (SPSS)

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلوم/بكالوريوس	30	65.2	65.2	65.2
	ماجستير	14	30.4	30.4	95.7
	دكتوراه	2	4.3	4.3	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	31	67.4	67.4	67.4
	علوم مالية ومصرفية	8	17.4	17.4	73.9
	أدارة أعمال	4	8.7	8.7	89.1
	أخرى	3	6.5	6.5	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

الخبرة العملية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من ٥ سنوات	9	19.6	19.6	19.6
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	13	28.3	28.3	47.8
	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	9	19.6	19.6	67.4
	١٥ سنة فأكثر	15	32.6	32.6	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

الشهادات المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	CPA	16	34.8	76.2	76.2
	CMA	5	10.9	23.8	100.0
	Total	21	45.7	100.0	
Missing	System	25	54.3		
Total		46	100.0		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

JCPA

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	46	100.0	100.0	100.0

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
محتويات التقارير المالية المرحلية	46	3.83	5.00	4.3696	.30614
شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية	46	3.50	4.67	4.0109	.30103
فترات تقديم التقارير المالية المرحلية	46	3.50	4.75	4.1033	.29616
الإيضاحات التفسيرية المختارة	46	2.83	5.00	4.0217	.50870
الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية	46	3.17	4.67	4.0352	.35269
الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية ككل	46	3.75	4.54	4.1087	.23376
Valid N (listwise)	46				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
التقارير1	46	3.00	5.00	4.6957	.55255
التقارير2	46	3.00	5.00	4.6739	.51873
التقارير3	46	3.00	5.00	3.4783	.65791
التقارير4	46	4.0	5.0	4.565	.5012
التقارير5	46	3.00	5.00	4.4130	.68560
التقارير6	46	3.00	5.00	4.3913	.61385
ات التقارير المالية المرحلية	46	3.83	5.00	4.3696	.30614
Valid N (listwise)	46				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
البيانات١	46	1.00	5.00	4.3696	.74113
البيانات٢	46	3.00	5.00	4.4348	.58318
البيانات٣	46	3.00	5.00	3.5435	.62206
البيانات٤	46	3.00	5.00	3.5870	.61738
البيانات٥	46	3.00	5.00	4.1957	.68701
البيانات٦	46	3.00	5.00	3.9348	.61109
محتوى البيانات المالية المرحلية	46	3.50	4.67	4.0109	.30103
Valid N (listwise)	46				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الفترات1	46	3.00	5.00	4.3478	.67387
الفترات2	46	3.00	5.00	4.2826	.58359
الفترات3	46	3.00	4.00	3.5217	.50505
الفترات4	46	3.00	5.00	4.2609	.64755
تقديم التقارير المالية المرحلية	46	3.50	4.75	4.1033	.29616
Valid N (listwise)	46				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الايضاحات1	46	3.00	5.00	4.3261	.70093
الايضاحات2	46	2.00	5.00	3.7174	.83435
الايضاحات3	46	2.00	5.00	4.2391	.73590
الايضاحات4	46	3.00	5.00	4.1957	.71863
الايضاحات5	46	3.00	5.00	4.2174	.59304
الايضاحات6	46	1.00	5.00	3.4348	.86029
احات التفسيرية المختارة	46	2.83	5.00	4.0217	.50870
Valid N (listwise)	46				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
فجوة1	46	4.00	5.00	4.3478	.48154
فجوة2	46	3.00	5.00	4.1957	.74891
فجوة3	46	3.00	5.00	4.1087	.76676
فجوة4	46	3.00	5.00	4.3043	.75629
فجوة5	46	3.00	5.00	4.1522	.69817
فجوة6	46	3.00	5.00	4.0000	.66667
فجوة7	46	3.00	5.00	3.8478	.55647
فجوة8	46	4.00	5.00	4.5000	.50553
فجوة9	46	3.00	5.00	4.3043	.78513
فجوة01	46	3.00	5.00	4.2391	.73590
فجوة11	46	3.00	5.00	4.0435	.69782
فجوة21	46	3.00	5.00	4.1957	.74891
فجوة31	46	3.00	5.00	4.3913	.71424
فجوة41	46	3.00	5.00	3.9348	.67994
فجوة51	46	3.00	5.00	3.9783	.74503
فجوة61	46	3.00	5.00	4.0435	.69782
يق فجوة التوقعات	46	3.75	4.75	4.1249	.21751
Valid N (listwis	46				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.815[a]	.664	.622	.13368

a. Predictors: (Constant), الاعتراف والقياس حسب التقارير المالية المرحلية, فترات تقديم التقارير المالية المرحلية, محتويات التقارير المالية المرحلية, شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية, الإيضاحات التفسيرية المختارة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.282	.507		.556	.582		
	محتويات التقارير المالية المرحلية	.200	.067	.282	2.980	.005	.936	1.068
	وى البيانات (القوائم) المالية المرحلية	.302	.077	.418	3.914	.000	.736	1.358
	فترات تقديم التقارير المالية المرحلية	.160	.069	.218	2.333	.025	.963	1.039
	الإيضاحات التفسيرية المختارة	.121	.052	.283	2.338	.024	.572	1.749
	لقياس حسب التقارير المالية المرحلية	.152	.069	.246	2.213	.033	.679	1.472

a. Dependent Variable: ت الأرباح توقيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٥)

كتاب تسهيل مهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
AL al-BAYT UNIVERSITY

Faculty of Economics and Administrative Sciences

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

الموافق 2018/12/12

السادة شركات التدقيق في الأردن المحترمين

تحية طيبة، وبعد...

فأرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم لتسهيل مهمة طالب الماجستير سعد جعوان محمد ورقمه الجامعي 1720504038 تخصص محاسبة لتطبيق أداة الدراسة الموسومة بـ :

أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهه نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين

شاكرين ومقدرين لكم اهتمامكم وحسن تعاونكم ودعمكم الموصول لجامعه ال البيت .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام...

عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

أ.د. بهجت عيد الجوازنة

جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com